



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 22، يوليو 2018

الأحزاب الإسلامية في شمال أفريقيا: تحليل مقارن بين المغرب وتونس ومصر

عادل عبدالغفار وبيل هيس

الأحزاب الإسلامية في شمال أفريقيا: تحليل مقارنة بين المغرب وتونس ومصر

عادل عبدالغفار وبيل هيس

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

BROOKINGS ملحة عن بروكنجز

إنَّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامّة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

حقوق النشر محفوظة © 2018

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

جدول المحتويات

1. ملخص تنفيذي 1
2. المقدمة 3
3. الخلفية والسياق 5
4. الأقوال مقابل الأفعال: الإسلاميون ينالون فرصتهم 9
5. الاستنتاجات: تسليط الضوء على المناطق الرمادية 23
6. التوصيات 25
7. الهوامش 27

شكر وتقدير

يوذ المؤلفان أن يشكرا قسمي الأبحاث والاتصالات في مركز بروكنجز الدوحة على دعمها لهما في خلال عملية النشر. ويوجهان شكراً خاصاً للباحثة المساعدة الأولى أنا جاكوبس على تعليقاتها وآرائها المفيدة. ويبيدي المؤلفان امتناناً لكل من شارك في المقابلات من أجل هذه الورقة ولم يبخل عليهما من وقته ومعلوماته، ويُعربان أيضاً عن تقديرهما للمُحكِّمين الذين فضّلوا إبقاء هويّاتهم مجهولة والذين جاءت آراؤهم دقيقة ومصيبة لتعطي قيمة أكبر للورقة.

عادل عبدالغفار وبيل هيس
الدوحة، يوليو 2018

ملخص تنفيذي

لقد أتاحَت الثورات الشعبية في أنحاء شمال أفريقيا فرصةً غير معهودة للمجموعات المعارضة من مختلف الأطياف السياسية لكي تشارك أخيراً في حكم بلادها ومن بين جميع هذه الجهات الفاعلة، كانت الأحزاب الإسلامية أفضل من تمكّن من اغتنام هذه الفرصة، مع تحقيق حزب العدالة والتنمية في المغرب وحزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس فوزاً لافتاً في الانتخابات.

وفي العقود السابقة للعام 2011، شهدت الأحزاب والحركات المنبثقة عنها مستويات مختلفة من أعمال الحكومة القمعية ومحاولاتها للدمج على حدّ سواء. واستطاعت أن تحظى بتمثيل في برلمانات بلدانها، مع أنّها لم تحقّق يوماً أكثرية نسبية أو تحصل على نفوذ بارز. وعندما بدأت ثورات العام 2010-2011، لم تنضمّ حركة النهضة وجماعة الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية بدايةً خوفاً من القمع. لكن مع تسارع عجلة الثورات في كلّ بلد، انضمت جماعة الإخوان المسلمين وحركة النهضة (بالإضافة إلى بعض من أعضاء حزب العدالة والتنمية) إلى التحركات.

وعندما أطيح بالرئيسين المصري والتونسي ولجأ النظام الملكي المغربي إلى الإصلاحات، قرّرت المجموعات الإسلامية الثلاثة أن تسعى إلى الحصول على المزيد من السلطة السياسية من خلال صناديق الاقتراع. فشكّل الإخوان المسلمون حزب الحريّة والعدالة، وحشدوا قاعدتهم الشعبية الداعمة في أنحاء مصر كافة، فحصلوا على 37 في المئة من الأصوات في الانتخابات النيابية في العام 2011. وفي المغرب، حاز حزب العدالة والتنمية 107 مقاعد من أصل 395 مقعداً في الانتخابات النيابية من العام نفسه، مرسّخاً بحزم موقعه كحزب البلاد الأول. وحقّقت حركة النهضة أكثريةً نسبية بلغت 89 من أصل 217 مقعداً في الحكومة الانتقالية في تونس.

وبعد مرور سبع سنوات، نجد أنّ حزب العدالة والتنمية فاز بالأكثرية النسبية من جديد في الانتخابات النيابية في المغرب وحركة النهضة تشكّل شريكاً صغيراً في تحالف تونس الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين تمرّ مرحلة انهيار حادّ بعد أن أطاح بها الجيش في مصر. وفيما تختلف أفعال هذه المجموعات الثلاثة ومصيرها إلى حدّ كبير، سلّطت فترة وجودها في الحكم منذ العام 2011 الضوء على مواقف الأحزاب في مجالات متنوّعة. وتتضمّن هذه "المناطق الرمادية" أيديولوجياتها والتزامها بالتعددية واحترامها لحقوق المرأة والأقليات.

وقد ساد جوّ من الغموض والخوف إزاء الطريقة التي ستظهر فيها كلّ مجموعة أيديولوجيتها الإسلامية. غير أنّ أيّاً من حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة وجماعة الإخوان المسلمين لم يعلن قيام دول إسلامية أو تطبيق صارم للشريعة بعد استنثاره بالسلطة. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ كلا حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة لم يحاولا بجديّة أن يراجعا التشريعات القائمة أو يعدّلا إجراءات وضع القوانين على أسس دينية. وبقيت المجموعات الثلاثة، التي أعيدت صياغتها الآن كأحزاب سياسية رائدة، تركز على أهميّة الالتزام بإطار مرجعي إسلامي. لكنّها أظهرت أنّها ليست متطرفة ومتعنّنة في ما يتعلّق بسعيها السياسي إلى إنشاء دور ومجتمعات مسلمة أكثر.

ومن الأسئلة المفتوحة الأخرى التي تطرح حول الأحزاب الإسلامية هو مدى استعدادها، متى وصلت إلى السلطة، للتعاطي مع جهات فاعلة سياسية لها اتّجاهات أيديولوجية مختلفة. بالمثل، برزت هواجس حول استعداد الأحزاب

الإسلامية للتخلي عن الحكم إذا خسرت في الانتخابات التالية. وتُبين الحالات قيد البحث أن سلوك الأحزاب الإسلامية في هذه المجالات يعتمد إلى حد كبير على سياقها الوطني.

وتُظهر حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية أن الأحزاب الإسلامية ليست جميعها مزمعة على الحكم بصورة أحادية أو دائمة. فقد شكّل حزب العدالة والتنمية تحالفات متعدّدة، وسلّمت حركة النهضة السلطة إلى حكومة تكنوقراطية وساوتمت على المسائل الدستورية ولم تسعى إلى الرئاسة في العام 2014 وتقبّلت حصولها على المرتبة الثانية في الانتخابات النيابية في ذلك العام. وحسب حزب الحرية والعدالة، مع اعتماده المقاربة الأكثر هيمنة بين الأحزاب الثلاثة، لم يحرك ساكناً لتأخير الانتخابات اللاحقة أو إلغائها. من جهة أخرى، اعتمد حزب الحرية والعدالة مقاربة صفرية النتيجة أدخلته في حالة صراع مع جهات فاعلة متعدّدة في النظام السياسي المصري وأدت في نهاية المطاف إلى سقوطه.

وفي ما يتعلّق بحقوق المرأة، برزت مخاوف باحتمال أن تسعى حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية وجماعة الإخوان المسلمين إلى الحد من أدوار المرأة العامة والتميز في قضايا الأحوال الشخصية. وقد تمكّنت الأحزاب الثلاثة من إغضاب المدافعين عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، مع اعتماد حزب العدالة والتنمية وحزب الحرية والعدالة خطاباً محافظاً للغاية حيال أدوار الجنسين وتردّد حركة النهضة في دعم المساواة الكاملة بين الجنسين. غير أن الحركة دعمت حصول المرأة على قدر أكبر من المساواة ولم يسع حزب العدالة والتنمية وحزب الحرية والعدالة إلى فرض قيود على لباس المرأة وحرية تحركها.

بالمثل، لا داعي ربما لأن تخشى الأقليات الدينية وغيرها من الأقليات الضريبة الإضافية أو غيرها من مظاهر التمييز. لكن يبدو أن بعض الإسلاميين لا يحبّذون فعلياً احترام المواطنة والحقوق المدنية. فيظهر ذلك في المغرب في ما يتعلّق بمعاملة حزب العدالة والتنمية للآمازيغ. وفي مصر، لا يزال سلوك جماعة الإخوان المسلمين مع الأقباط أسوأ مما يلزم.

ويجب النظر إلى أفعال كلّ حزب في سياقه الوطني والسياق الإقليمي. فمن الممكن أن يسعى حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة وراء سياسات أكثر محافظة لو حظي بحصّة أكبر من السلطة السياسية المحليّة. ومن الممكن أيضاً أن الانقلاب الذي تعرّض له حزب الحرية والعدالة أثار بشدّة في قرارات حزب الحرية والعدالة وحركة النهضة لاعتماد مقاربات توافقية في النصف الثاني من العام 2013. ويضطلع الجيش بدور سياسي أكبر في مصر منه في المغرب أو تونس، ممّا شكّل عاملاً مهماً في طريقة تبلور الأمور في ذاك البلد.

ومع أن أفول نجم حزب الحرية والعدالة قد شكّل بلا شكّ ضربةً للحركات السياسية الإسلامية في العالم العربي، فهو لم يضع نهاية لها على الإطلاق. فالحركات الإسلامية متأصلة بعمق في المجتمعات العربية، ومن المرجح أن تبقى ناشطة ونافذة سياسياً. لذلك، من الضروري أن نفهم الطريقة التي على الأرجح ستحكم بها هذه الحركات. وباستثناء ظهور سلسلة من الأحزاب الإسلامية التي تتمتع بحكم مستدام بدون معارضة، من المرجح أن تبقى المناطق الرمادية قائمة.

المقدمة

في مارس 2017، أعلن سعد الدين العثماني من حزب العدالة والتنمية المغربي تأليف حكومة ائتلافية، منهيًا بذلك أزمة سياسية دامت خمسة أشهر. وقد حرصت جهود العثماني على أن يستمر حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي، الذي فاز بالأكثرية النسبية في الانتخابات النيابية للعام 2016 في المغرب، في ترؤس الحكومة، مثلما فعل منذ فوزه لأول مرة في الانتخابات في العام 2011. ولم يكن حزب العدالة والتنمية الحزب الإسلامي الوحيد الذي وصل إلى السلطة في العام 2011، فقد أتاحت الثورات الشعبية في أنحاء شمال أفريقيا فرصة غير معهودة للمجموعات المعارضة من مختلف الأطياف السياسية لكي تشارك أخيراً في حكم بلادها. ومن بين جميع هذه الجهات الفاعلة، كانت الأحزاب الإسلامية أفضل من تمكن من اغتنام هذه الفرصة، مع تحقيق حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس فوزاً لافتاً في الانتخابات.

بعد مرور سبع سنوات على فوز الأحزاب الإسلامية، وحده حزب العدالة والتنمية تمكن من الفوز في الانتخابات الوطنية التي تلت. ففي تونس ومصر، انتاب المعارضين السياسيين وفئات كبيرة من كل مجتمع شك كبير حيال الإسلاميين الصاعدين. إذ قلقوا من احتمال أن يطبق هؤلاء نسخة من الديمقراطية تتمثل بمقولة "فرد واحد، صوت واحد، لمرة واحدة" أو أن يفرضوا سياسات إسلامية أكثر تشدداً. نتيجة لذلك، اصطدمت حركة النهضة وحزب الحرية والعدالة مع الجهات الفاعلة السياسية القائمة وواجهت مقاومة شعبية قوية. فوافقت حركة النهضة تحت ضغط كبير أن تتنحى جانباً لمصلحة حكومة وحدة تكنوقراطية في أوائل العام 2014. ثم ألحقت بها هزيمة في الانتخابات النيابية في فترة لاحقة من ذلك العام على الرغم من أنها تعاونت في ما بعد مع الفائزين كجزء من تحالف حاكم. أما حزب الحرية والعدالة، الذي استفاد في فوزه في البرلمان في العام 2011 من خلال نيل منصب الرئاسة والحث على وضع دستور جديد في العام 2012، فأصبح هدفاً لاحتجاجات كثيفة. وفي يوليو 2013، عزل الجيش الرئيس محمد مرسي عن السلطة وأطلق حملة إجراءات قمعية صارمة على الإخوان المسلمين المصريين لا تزال قائمة حتى اليوم.

ومع أن انهيار حزب الحرية والعدالة قد شكّل بلا شك ضربةً للحركات السياسية الإسلامية في العالم العربي، فهو لم يضع نهاية لها على الإطلاق. فالحركات الإسلامية متأصلة بعمق في المجتمعات العربية، ومن المرجح أن تبقى ناشطة ونافذة سياسياً. لذلك، من الضروري أن نفهم الطريقة التي على الأرجح ستتصرف بها هذه الحركات عندما تتمكن من الحصول على قوة سياسية. من هذا المنطلق، تقارن هذه الورقة التحليلية كيفية تصرف حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة وحزب الحرية والعدالة في خلال تجربتها الأولى في السلطة، وتهدف إلى تقييم سبب نجاحها في الحكم بفعالية أو فشلها فيه. ويناقش المؤلفان أن برغماتية حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية ومرونتهما وقدرتهما على التعاون مع قوى سياسية أخرى أتاحت لهما أن يشاركا ويصمدا سياسياً في مرحلة ما بعد العام 2011. في المقابل، غالباً ما تصرف حزب الحرية والعدالة بطريقة أحادية وسعى بشدة إلى إحداث تغيير في النظام السياسي في مصر، ممّا أدى في نهاية المطاف إلى طرد الإخوان المسلمين من هذا النظام. وكان السياق الداخلي الذي عمل فيه كل حزب والتحديات المتأصلة للمراحل الانتقالية السياسية الواسعة من العوامل المهمة أيضاً.

ويجدر التوضيح أن هذه الورقة لا تسعى إلى العودة إلى النقاش حول توافق الإسلاموية والديمقراطية، بل تسعى إلى فهم أكبر لطريقة الحكم المتوقعة من الأحزاب الإسلامية إذا أتاحت لها الفرصة. لهذه الغاية، تعين هذه الورقة

حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة وحزب الحرية والعدالة في سياق ورقة "المناطق الرمادية" التي نشرتها مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2005¹ والتي سلّطت الضوء على جوانب لا تزال غامضة في خطاب الإسلاميين في مجالات رئيسية من المرجح أن تؤثر في كيفية ممارستهم للسلطة إذا أتحت لهم الفرصة. وتضمّ هذه الجوانب الشريعة والتعددية والحقوق المدنية والسياسية وحقوق المرأة والأقليات الدينية. وقد قدّم وصول ثلاثة أحزاب إسلامية إلى السلطة لأول مرة بعد الثورات العربية في العام 2011 مجموعة جديدة من الأدلة تتيح إلقاء نظرة جديدة إلى هذه المناطق الرمادية المحددة. بناءً على ذلك، تحلّل هذه الورقة ما كشفت عنه حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية وجماعة الإخوان المسلمين حيال أيديولوجياتها والتزامها بالتعددية واحترامها لحقوق المرأة والأقليات.

تبدأ الورقة بنظرة عامة عن جذور الأحزاب الإسلامية الإيديولوجية والتاريخية المتداخلة ومحاولاتها في العمل السياسي قبل العام 2011 ومشاركتها وانتصاراتها في الانتخابات منذ العام 2011. وبالاستناد إلى أكثر من عشرين مقابلة أجراها المؤلفان مع سياسيين وناشطين إسلاميين وعلمانيين، يقيمان الطريقة التي حكمت فيها هذه الأحزاب وتفاعلت مع أحزاب وجهات معنية أخرى. ويتابع المؤلفان في دراسة المواقف التي اتخذتها هذه الأحزاب حول مسائل غالباً ما ترددت المجموعات الإسلامية في تقديم مواقف صريحة بشأنها، بما فيها التعددية السياسية والحريات المدنية والمرأة بالإضافة إلى أيديولوجياتها المتغيرة. وتختتم الورقة بنقاش حول ما يرجح أن يقوم به حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة في المستقبل وتعطي توصيات حول كيفية تعاطي الحكومات الإقليمية وشركائها الدوليين مع الإسلاميين بشكل بناء.

الخلفية والسياق

طوال عقود، لجأت الحركات الإسلامية في المغرب وتونس ومصر وأماكن أخرى إلى "العمل الدعوي"، بالإضافة إلى العمل الاجتماعي في محاولة لكسب مجتمعاتها والتأثير فيها. وقد تأسست حركات ثلاثة من هذا النوع، ألا وهي جماعة الإخوان المسلمين وحركة النهضة وحزب العدالة والتنمية، على أمل رؤية بلدانها تتحوّل إلى دول إسلامية يحكمها شكل من أشكال الشريعة الإسلامية. وبهدف أن تحقّق هذه الحركات الثلاثة أهدافها، قرّرت جميعها أن تصبح ناشطة سياسياً في بلدانها. بالتالي، تنوّعت الأهمّات التي اعتمدها الحركات بين تعاون ودمج ومواجهة مع أنظمة البلدان المنتمة إليها، فازت في بعض الأوقات مقاعد في البرلمان وتعرّضت للحظر والقمع في أوقات أخرى.

مصر والإخوان المسلمون

يمكن القول إنّ الحركة الإسلامية الأبرز هي جماعة الإخوان المسلمين التي أسّسها حسن البنا في مصر في العام 1928. وعلى مدى أكثر من ثمانية عقود، ربطت الجماعة بالأنظمة المتعاقبة علاقةً مضطربة وصفها باحث بالصراع بين "الكوبرا والنمس".² فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين جزءاً من حركة مصر المعادية للاستعمار وتعاونت مع حركة الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر. وبعد الإطاحة بالملك فاروق في العام 1952، نادى الجماعة بشكل من أشكال الحكومة الإسلامية، ممّا وضعها في مواجهة مع حركة الضباط الأحرار التي حظرت نشاط المجموعة في العام 1954.³ واستلم جمال عبد الناصر الحكم في وقت لاحق من ذلك العام، وبعد بروز مزاعم أنّ عضواً من الإخوان المسلمين قد حاول اغتياله، سعى إلى سحق المجموعة، فأعدم عبد الناصر قادتها وسجن الآلاف من أعضائها.⁴ واستمرّ القمع حتّى وفاة عبد الناصر في العام 1970.

أمّا أنور السادات، الرئيس الذي خلف عبد الناصر، فأطلق سراح الكثير من أعضاء الإخوان المسلمين وسعى إلى الاستفادة من المجموعة كحصن ضدّ الناصريين والاشتراكيين. غير أنّ الجماعة انفصلت عن السادات بسبب زيارته القدس في العام 1977 وعقده بعدها اتفاقية سلام مع إسرائيل، الأمر الذي أدّى إلى اغتياله في العام 1981.⁵ واتّبع حسني مبارك بدايةً نهجاً توافيقياً مع الإخوان المسلمين، مطلقاً سراح عدد من الأعضاء الذين سجنهم السادات.⁶ ولم يضيّع الإخوان المسلمون الوقت في تعزيز عملهم الناشط، ولا سيّما من خلال دخول النقابات المهنية التي فرضت هيمنتها في أوائل التسعينيات القرن الماضي في مصر. وبدأت الجماعة أيضاً بالسعي إلى الحصول على تمثيل سياسي رسمي. فرشحت أولاً أعضاء للبرلمان في العام 1984، حاصدة 8 مقاعد من أصل 454 مقعداً. وفي الانتخابات النيابية للعام 1987، أنشأ الإخوان المسلمون التحالف الإسلامي مع حزبيّن آخرين ورفعوا الشعار "الإسلام هو الحل". فاستأثر الإخوان المسلمون بـ36 مقعداً من المقاعد الستين التي فاز بها التحالف.

وتراجعت حظوظ الإخوان المسلمين السياسية في أواسط التسعينيات. فقد قاطعت الجماعة انتخابات العام 1990 احتجاجاً على حلّ مبارك للبرلمان.⁷ ثمّ في خلال فترة قمع الدولة للجماعة في العام 1995، فازت بمقعد واحد فقط على الرغم من ترشيحها 150 مرشحاً.⁸ وقد أتى هذا الظهور الضعيف مع حظر نظام مبارك أنشطّة الإخوان المسلمين وسط الأعمال القمعية المفروضة على المجموعات الإسلامية المعارضة، لكنّها تزامنت أيضاً مع التوتّرات الداخلية في صفوف الإخوان المسلمين.

تركز كاري روزفسكي ويكهام على أن الإخوان المسلمين قد مروا بتحول أيديولوجي تدريجي وغير متواز وأن الحركة ليست متجانسة.⁹ فقد شكّل التوتّر بين أدوارها كحركة دعوة وكتنظيم سياسي الوجهة الأساسي لتطورها التنظيمي. وفي أواسط التسعينيات، دعا الكثير من الأعضاء الأصغر سناً إلى انخراط أكبر في العملية السياسية في مصر. علاوة على ذلك، انتقل هذا الجيل الأصغر من ناشطي الجماعة من المناداة بقيام دولة إسلامية علنية تطبّق الشريعة بالكامل إلى السعي إلى قيام دولة مدنية تتبع مرجعية إسلامية.¹⁰ وقد اقترح بعضهم حتى أن تُنشئ جماعة الإخوان المسلمين حزباً سياسياً رسمياً يتبع برنامجاً خاصاً، لكن عندما قابلهم قادة الجماعة بالرفض غادروا وأنشأوا حزب الوسط.

وفي خلال عهد مبارك، اعتمد بشكل عام أعضاء في "الحرس القديم" ضمن جماعة الإخوان المسلمين، الذين عايش الكثير منهم أعمال القمع في عهدَي عبد الناصر والسادات، موقفاً دفاعياً وحذراً. فقد نادوا باعتماد مقاربة تنطلق من القاعدة يستطيع من خلالها الإخوان المسلمون متابعة العمل على تحويل المجتمع ليصبح "مسلماً" أكثر قبل محاولة الحصول على السلطة من خلال السياسة. بالرغم من ذلك، استمرت الجماعة في المشاركة في انتخابات مصر. وفي العام 2000 فاز مرشحوها بـ17 مقعداً كمستقلين.¹¹ وتحت قيادة مهدي عاكف، بدءاً من العام 2004، كرّس الإخوان المسلمون المزيد من الانتباه والموارد للمنافسة الانتخابية والعمل البرلماني. وفي العام 2005، تمكّنوا من الاستفادة من انفتاح البيئة السياسي الجزئي وحازوا 88 مقعداً، أي 20 في المئة من المقاعد النيابية، في أكبر فوز انتخابي لهم في الفترة السابقة للعام 2011.¹²

حزب العدالة والتنمية في المغرب

لقد ألهمت جماعة الإخوان المسلمين إنشاء تنظيمات شبيهة بها في أنحاء الشرق الأوسط، بما فيها تلك الممهّدة لحزب الحرية والعدالة وحركة النهضة. ففي المغرب، كانت حركة الشبيبة الإسلامية المعارضة المسلحة إحدى هذه التنظيمات، وقد نشأت في أوائل سبعينيات القرن الماضي. ونتيجة معارضتها الناشطة للنظام، حُظِر عملها في العام 1976 وتم حلّها بعد ذلك. ثم أسس أعضاء سابقون في هذه الجمعية، من بينهم عبد الإله بنكيران، الجماعة الإسلامية في العام 1981 التي اعتمدت نهجاً توافقياً تجاه النظام. وعلى مدى ثمانينيات القرن الماضي، أدانت الجماعة استخدام العنف وقبلت بشرعية الملك الدينية والسياسية وباتت مزعجة على ممارسة العمل السياسي الرسمي.¹³

وفي العام 1992، غيرت الجماعة اسمها لتحمل اسم حركة التوحيد والإصلاح وسعت إلى تأسيس حزب سياسي، غير أن السلطات رفضت طلبها. لكنّ النظام لم يعارض عندما تعاونت الحركة في العام 1996 مع الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، التي كانت حزباً على شفير الانهيار سيطرت عليه حركة التوحيد والإصلاح بسرعة. فحازت الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية 9 مقاعد من أصل 325 مقعداً في الانتخابات النيابية للعام 1997 في المغرب وبدلت اسمها في العام 1998 ليصبح حزب العدالة والتنمية. وتابع الحزب بحذر توسيع مشاركته الانتخابية وزيادة استقلالته عن حركة التوحيد والإصلاح التي بقيت تركز نفسها للدعوة والتعليم.¹⁴

وفي الانتخابات النيابية للعام 2002، احتلّ حزب العدالة والتنمية المرتبة الثالثة بنيله 42 مقعداً. وفي العام 2007، أصبح ثاني أكبر حزب في البرلمان بحصوله على 46 مقعداً. والأهمّ أنه لم يسعَ إلى فرض هيمنته على المشهد السياسي في المغرب، فقد حدّد عمداً عدد المقاعد التي تتنافس عليها. وقد انّصف حزب العدالة والتنمية بأنه "الحزب الذي لم يرد الفوز"،¹⁵ وقد ساعدته مقارنته التدريجية على بناء الثقة مع الناخبين وبدرجة أهمّ مع الملك.¹⁶

ولقي الحزب أيضاً دعمَ الملك وثقته من خلال تقديم نفسه بصورة بديل معتدل لجماعة العدل والإحسان، الجمعية الإسلامية غير العنيفة المناهضة للنظام. فقد كانت المنافسة محتدمة بين جماعة العدل والإحسان والنظام المغربي منذ أن بدأت المجموعة نشاطها في العام 1986. وهي إحدى المجموعات المعارضة الأكثر راديكالية وشعبية في البلاد لأنها شكّكت بحكم ملك المغرب ورفضته على مدى تاريخها.

وقد دعا بعض الأعضاء علناً إلى تأسيس جمهورية، متخطين بذلك أحد أهم الخطوط الحمراء في الخطاب السياسي في المغرب: الملك والإسلام والصحراء الغربية.¹⁷ وتبقى الجماعة غير شرعية لكن النظام يبدي تساهلاً معها نوعاً ما. ولقد قاطعت كل دورة انتخابية احتجاجاً على ما تعتبره نظاماً سياسياً غير شرعي على الإطلاق.¹⁸ وغالباً ما تضطلع خيارات جماعة العدل والإحسان الاستراتيجية بدور في عملية اتخاذ القرارات لدى حزب العدالة والتنمية وفي التوازن الذي تسعى إلى إحداثه بين التسوية والمواجهة السياسية. لكن منذ أن دخل حزب العدالة والتنمية في المعترك السياسي الرسمي، مال في أكثر الأحيان إلى الانصياع للقاعدة الأولى التي تغطي على السياسة المغربية: سلطة الملك التي لا نزاع عليها.

حركة النهضة

لقد تطوّرت حركة النهضة في الوقت نفسه مع تطوّر حزب العدالة والتنمية. ففي العام 1972، ساهم راشد الغنوشي في تأسيس حركة غير رسمية دُعيت الجماعة الإسلامية تأثرت بشدة بالإخوان المسلمين. وقد ركزت الجماعة بدايةً وبشكل كبير على المسائل الدينية والاجتماعية، غير أن الأعضاء الطلبة فيها مالوا أكثر فأكثر ليصبخوا أكثر ناشطين سياسياً، ولا سيما بعد أن قمع نظام الرئيس الحبيب بورقيبة بعنف إضراباً عاماً في العام 1978 وسط توترات شغلت الأمة بأسرها. وفي العام اللاحق، عقدت الجماعة بشكل سرّي مؤتمراً تأسيسياً واتخذت لنفسها اسم حركة الاتجاه الإسلامي.¹⁹

وبعد أن علمت الشرطة بأمر الحركة في العام 1980، قرّرت أن تُعلن عن نفسها وتتخذ موقف مواجهة مع حزب بورقيبة الحاكم. وفي يونيو 1981، عرّفت الحركة عن نفسها في مؤتمر صحفي وكشفت عن قيادتها وبرنامجه، وسعت إلى الاعتراف بها كحزب سياسي لكن النظام رفض طلبها. وفي غضون شهرين، سجت السلطات معظم قادتها. وبعد مرور فترة من الهدوء في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، فرض النظام إجراءات قمعية مجدداً في العام 1987، فسعى بورقيبة حتى إلى إعدام الغنوشي وغيره من القادة قبيل أن يطيح به زين العابدين بن علي.²⁰

وتغيّرت حظوظ حركة الاتجاه الإسلامي لفترة وجيزة بعد أن استلم بن علي الحكم. فقد خفّف الرئيس الجديد في البداية من القيود على الأحزاب المعارضة بشكل عام وسعى إلى تهدئة الإسلاميين بشكل خاص. فقد سمح مثلاً لحركة الاتجاه الإسلامي بالمشاركة في الحوار السياسي والمجلس الإسلامي الأعلى في البلاد. وردّت الحركة على هذه الفرصة من خلال المشاركة في الانتخابات. وفي أواخر العام 1988، بدلت اسمها ليصبح "حركة النهضة" وتقدّمت بطلب للاعتراف بها كحزب وقرّرت أن ترشّح مرشّحين كمستقلين في الانتخابات النيابية المبكرة للعام 1989. وكسب المرشّحون المدعومون من حركة النهضة نسبة 14,5 في المئة من الأصوات، فكانوا الأوائل بين جميع الأحزاب المعارضة، لكن بن علي رفض أن يمنحهم أي مقعد. ومنذ ذلك الحين، تدهورت العلاقات مع النظام. ورفضت الحكومة طلب حزب النهضة واستأنفت قمع الحركة التي تأمرت ضدّ النظام. وازدادت حدة التوترات حتى أوائل العام 1991 عندما أحرق ناشطون مرتبطون بحركة النهضة مكتباً تابعاً لحزب بن علي الحاكم وقتلوا شخصاً واحداً، ممّا أعطى النظام ذريعةً لشنّ أعمال قمعية لا سابق لها على الإسلاميين. ففضى قادة الحركة والكثير من أعضائها العشرين سنة التي تلت منفين أو مسجونين أو مختبئين.²¹

وصول الإسلاميين إلى السلطة: الثورات وانتخابات العام 2011

لم تكن ثورات العام 2010-2011 بقيادة الإسلاميين عندما بدأت، بل حرّكها بجزء كبير شبابٌ غاضبون من التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتزايد. ومع استمرار الاحتجاجات، تصرّفت المجموعات الإسلامية بحذر شديد ولم تنضمّ بدايةً خوفاً من القمع. ففي مصر، أصدر زعيم جماعة الإخوان المسلمين توجيهات للأعضاء بعدم الانضمام إلى احتجاجات 25 يناير.²² وتصرّفت قيادة حزب العدالة والتنمية بالطريقة عينها في المغرب،

فطلب بنكيران من الأعضاء عدم الانضمام إلى التظاهرات.²³ وفي تونس، لم تكن حركة النهضة مكوناً من مكونات موجة الاحتجاجات الأولى التي أجرت بن علي على الهرب. وقد شارك الكثير من الإسلاميين، بمن فيهم أعضاء من هذه المجموعات، في الاحتجاجات في الأيام الأولى لكنهم شاركوا بصفتهم الشخصية فحسب.²⁴ لكن مع تسارع عجلة الثورات في كل بلد، انضمت جماعة الإخوان المسلمين وحركة النهضة (بالإضافة إلى بعض من أعضاء حزب العدالة والتنمية) إلى التحركات، في خطوات انتهازية.

وعند سقوط النظامين المصري والتونسي ولجوء النظام الملكي المغربي إلى الإصلاحات، قرّرت جماعة الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية وحركة النهضة أن تسعى إلى الحصول على المزيد من السلطة السياسية من خلال صناديق الاقتراع. فشكّل الإخوان المسلمون حزباً سياسياً رسمياً لأول مرة، ألا وهو حزب الحرية والعدالة، وحشدوا قاعدتهم الشعبية الداعمة في أنحاء مصر كافة. فحصلوا على 37 في المئة من الأصوات في الانتخابات النيابية التي أُجريت في ذلك العام، أي ما يعادل 235 مقعداً. وتمكّن بذلك حزب الحرية والعدالة من السيطرة على البرلمان مع حلفائه في ذلك الوقت، أي حزب النور السلفي الذي حصد 28 في المئة من الأصوات. وفي المغرب، لم يحجم حزب العدالة والتنمية عن المشاركة كما فعل في الانتخابات السابقة، فحاز نتيجة ذلك 23 في المئة من الأصوات و107 مقاعد من أصل 395 مقعداً، معززاً بحزم موقعه كحزب البلاد الأول. وحققت حركة النهضة أكتريّةً نسبية بلغت 89 من أصل 217 مقعداً في المجلس الوطني التأسيسي في تونس، وهو المجلس الحاكم الذي كان يشرف على العملية الانتقالية السياسية والعملية الدستورية في البلاد. وبعد عقود من التهميش والقمع، باتت فجأةً للجهات الفاعلة الإسلامية في شمال أفريقيا الفرصة لاستلام الحكم.

الأقوال مقابل الأفعال: الإسلاميون ينالون فرصتهم

كما ذكرنا، تغيّرت الأوضاع السياسية في المغرب وتونس ومصر بشكل سريع وكبير في العام 2011، ممتيحةً الفرصة للأحزاب الإسلامية لاستلام الحكم في مواقع مختلفة. وقد قدّمت تجارب هذه الأحزاب في السلطة مجموعةً جديدة من الأدلّة تسمح بمراجعة إطار عمل المناطق الرمادية. بناءً على ذلك، يحلّل هذا الفصل من الورقة ما بيّنته حركة النهضة وجماعة الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية حيال أيديولوجياتها والتزامها بالتعددية واحترامها لحقوق المرأة والأقليات.

الأيديولوجية

عندما فازت حركة النهضة وجماعة الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية في الانتخابات في بلادها، لم تعلن قيام دول إسلامية أو تطبيق صارم للشريعة. فقد ساهمت تجربة كلّ حزب وسياقه الوطني في تطوير رؤى مختلفة، لكنّ الأحزاب الثلاثة خفّت من حدّة مواقفها وبدا أنّها تتقبّل أكثر القوانين الديمقراطية التي طبّقت في العقود السابقة للثورات العربية.²⁵ وفي حالة حزب العدالة والتنمية وجماعة الإخوان المسلمين، تزامنت هذه التغيّرات مع مشاركتها في الانتخابات والبرلمان، ممّا منح مصداقية لفرضية ما يسمّى بالاندماج والاعتدال.²⁶ في غضون ذلك، تحوّلت حركة النهضة رويداً رويداً إلى الاعتدال في خلال فترة عزلها عن السياسة مع تطوّر فكر قادتها وسعي الحركة إلى أن تصبح أكثر جاذبية في نظر مجتمع تونس المختلف.²⁷

لكن بدءاً من العام 2011، بقيت المجموعات الثلاثة، التي أعيدت صياغتها الآن كأحزاب سياسية رائدة، تركز على أهميّة الالتزام بمرجعية إسلامية. بناءً على ذلك، ساد جوّ من الغموض والخوف إزاء الطريقة التي ستظهر فيها كلّ مجموعة أيديولوجيتها الإسلامية. وتضمّنت المؤشّرات الأساسيّة لهذا الأمر كيفية مقارنة الأحزاب لدساتير بلدانها وأنظمتها الحاكمة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالشريعة وأولويّات الأحزاب في السياسات وما إذا كانت الأحزاب ستعمل بشكل مستقلّ عن الحركات التي انبثقت عنها أو ستشكّل مجرد بياق سياسية لها.

المغرب: تحالف بين القصر والإسلاميين

في حالة حزب العدالة والتنمية، نرکز بشدّة على فردية التجربة المغربية في ما يتعلّق بنظام البلاد السياسي وتراثه الثقافي وقيمه. ويقول علي حميد، وهو عضو في الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، إنّ المجتمع المغربي أكثر انفتاحاً من البلدان العربية الأخرى، فأصبح بالتالي حزب العدالة والتنمية أكثر انفتاحاً.²⁸ وأضاف أنّ برنامج الحزب يعتمد قيماً شبيهة بتلك التي تتبّعها برامج الأحزاب الليبرالية والعلمانية، مع تركيز على العدالة الاجتماعية والمساواة.

وتضمّ أيديولوجية حزب العدالة والتنمية ومقارنته جانباً مهماً، ألا وهو تقبّل دور الملك في المجتمع والأسس السياسية للمملكة المغربية.²⁹ فيشكل الملك محمد السادس وحكومته السلطة التنفيذية العليا في البلاد، بالتالي لظالم حدّت مركزية السلطة الملكية قدرة الحزب على الحكم. وتبقى السلطة البرلمانية ثانوية بعد سلطة الملك.³⁰

بالإضافة إلى ذلك، لا يدعو حزب العدالة والتنمية إلى بناء دولة إسلامية لأنّه يعتبر أنّ المملكة المغربية دولة إسلامية أصلاً.³¹ ولا يشكّك الحزب إطلاقاً بدور الملك كـ"أمير المؤمنين" ومنظّم الحياة الدينية في المغرب. فقد

سعى الحزب إلى قبول أيديولوجيته وأهدافه الإصلاحية وتحديدها ضمن الإطار الأوسع للحكم الملكي بهدف تفادي العزل والقمع والمضايقة.³²

وكما ناقشنا سابقاً، شكّل انفضال الحزب عن حركة التوحيد والإصلاح لحظة مفصلية في تاريخه. وعلى مدى السنين، استمرّ الحزب في بلورة أيديولوجيته لتصبح أكثر عملية وأقلّ تركيزاً على مرجعيته الإسلامية. ففي خلال برنامج حملتي الحزب في العامين 1997 و2002، ركّز على التوالي 34 و55 في المئة من الوثائق المرتبطة بهذين البرنامجين على ضرورة استعادة الهوية المغربية الإسلامية. لكن بحلول انتخابات العام 2007، لم يركّز سوى 21 في المئة من برنامج الحزب السياسي وخطابه على مسائل تتعلّق بالهوية الإسلامية.³³

لكن يبقى الخلاف قائماً حتى اليوم حول مدى صحّة ابتعاد الحزب عن ماضيه الدعوي أو مدى وضوحه. فبالنسبة إلى داعميه، انفصل الحزب تماماً عن ذلك الماضي. لكن بالنسبة إلى ناقديه، يشكل نهجه خدعةً لا أكثر. فقد قال إلياس العمري، الرئيس السابق لحزب الأصالة والمعاصرة³⁴ وأحد أبرز المنافسين لبنكريان: "لقد كان انفصال حزب العدالة والتنمية عن حركة التوحيد والإصلاح بمثابة تقيّة من ناحية الحزب. فهو لا يزال ملتزماً تماماً بقيام دولة إسلامية ويلجأ إلى الخداع".³⁵ ويُعدّ هذا النوع من النقد أمراً طبيعياً، ليس بين خصوم حزب العدالة والتنمية فحسب، بل بين خصوم حركة النهضة وجماعة الإخوان المسلمين أيضاً.

وقد ظهرت مسألة مدى ابتعاد حزب العدالة والتنمية عن حركة التوحيد والإصلاح في انتخابات العام 2011، التي في خلالها كان على الحزب أن يعدّل مقارنته. ففي أثناء الحملة، يُقال إنّ حزب العدالة والتنمية تخلّى عن إحدى أهمّ أدواته التعبوية: المساجد. فقد التزم الحزب بالقوانين الحاكمة التي تنصّ على منع الأحزاب السياسية من استخدام دور العبادة.³⁶ وغالباً ما اتهم حزب الأصالة والمعاصرة حزب العدالة والتنمية باستخدام المساجد من خلال حركة التوحيد والإصلاح، كأداة سياسية، وهي تهمة ينفياها حزب العدالة والتنمية. لكنّ حميد يقول إنّ "الزوايا" المغربية تدعم القصر بأغليبيتها.³⁷

في غضون ذلك، نتيجة تقبّل حزب العدالة والتنمية للحكم الملكي لا بل تقبله الشديد إيّاه، ادّعى بعضهم أنّ هذا الحزب لطالما كان حزباً تابعاً.³⁸ لكن يمكن القول أيضاً أنّه على الرغم من عزوف الحزب عن المشاركة في احتجاجات العام 2011، فقد استخدمها لمصلحته.

فقد اختار حزب العدالة والتنمية أن يناهض نفسه عن التدخّل بشكل كبير في حركة احتجاجات 20 فبراير. بالمقابل، انخرطت جماعة العدل والإحسان بشكل مباشر في قيادة مجموعة 20 فبراير لعدّة أشهر إلى أن تخلّت عنها في ديسمبر 2011. وقد ولّدت مشاركة جماعة العدل والإحسان، وهي القوّة المعارضة الأبرز للملك، في حركة 20 فبراير جدالاً ونقاشاً كبيرين حول أجندة الإصلاح وحول ما إذا كان يجدر بها أن تستهدف القصر مباشرةً. وتلقّت حركة 20 فبراير، على الرغم من غياب قادة لها، توجيهاتها في الأشهر الأولى من مزيج من الأشخاص المنضمّين إلى قسم الشباب في جماعة العدل والإحسان ومن أحزاب يسارية صغيرة وناشطين يساريين ومن مجموعة متنوّعة من الشباب.³⁹

وقد كان حزب العدالة والتنمية واقعياً بما يكفي لكي يفهم أنّه إذا أراد أن يحقّق نتائج جيّدة في الانتخابات ويقيم شراكة أقوى مع الملك ليحكم بعد العام 2011، عليه أن يبقى بعيداً نسبياً عن حركة 20 فبراير ويدعم تحكّم الملك بعملية الإصلاح. غير أنّ مشاركة جماعة العدل والإحسان ضغطت على حزب العدالة والتنمية ليؤدّي دوراً أكثر نشاطاً في الاحتجاجات. وبدا واضحاً من خطاب الملك في مارس 2011 أنّ القصر الملكي سيدير عملية الإصلاح بشكل صارم. وعندما فُرضت إصلاحات الملك، تمّت الموافقة على دستور جديد في استفتاء أُجري في صيف 2011 وأقيمت الانتخابات في شهر نوفمبر من ذلك العام وشعر حزب العدالة والتنمية أنّ استراتيجيته البرغماتية الحذرة مبرّرة وصحيحة.⁴⁰

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أنّ حزب العدالة والتنمية، على غرار الأحزاب الإسلامية الأخرى، لا يوافق على كلّ شيء داخلياً. ففي المغرب، الملك هو من يختار الأحزاب السياسية في السلطة ويحددها إجمالاً، وقد اضطرت التيارات المتعددة في حزب العدالة والتنمية إلى أن تتعامل مع هذا الواقع. بشكل عام، ينقسم حزب العدالة والتنمية إلى فريقين: الصقور بقيادة مصطفى الرميد والمعتدلون بقيادة بنكيران والعثماني. وقد كان الصقور أكثر انتقاداً "للمخزن"، أما المعتدلون فسعوا على مدى السنين إلى تقبل النظام الملكي أكثر. لكن برزت في صفوف المعتدلين اختلافاتٌ حول مدى الانصياع للقصر الملكي. ويشكل مثلاً واضحاً على ذلك النقاش الذي طُرح حول السقف الذي يجب أن تبلغه حملة مكافحة الفساد، مع اعتماد الرميد خطأً أكثر معاداة للنظام من بنكيران. في البداية، عارض القصر اختيار بنكيران لمصطفى الرميد وزيراً للعدل في العام 2011، لكن في النهاية، سُمح له باستلام هذا المنصب فيما استلم تكنوقراطيون مقرّبون من الملك مناصب في الوزارات الأكثر نفوذاً، بما فيها وزارات الداخلية والمالية والخارجية والشؤون الدينية. وقد كانت هذه الأنواع من "التسويات" تجري بالفعل، لكنها دائماً ما تحدث في سياق انعدام شديد في توازن القوى بين البرلمان والملك.⁴¹

وظهرت التوتّرات مع القصر الملكي إلى العلن بعد انتخابات العام 2016 عندما حاول بنكيران أن يؤلّف حكومة ائتلاف. في النهاية، تمّ إجباره على الاستقالة وطلب الملك من العثماني، الشخصية الثانية في الحزب، تشكيل حكومة. وأنتم مهمته بنجاح في غضون شهر من استقالة بنكيران. وقد اعتُبر تقبل العثماني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الحكومة بمثابة استسلام للملك، ولا سيّما أنّ بنكيران لم يقبل بهذا الحزب في أثناء محاولة تشكيله الحكومة.⁴² وقد واجه بنكيران، الذي أقلقت شعبيته المتزايدة القصر الملكي، الكثير من العقبات التي وضعها في طريقه القصر وحلفاؤه المقرّبون له، مثل رجل الأعمال الملياردير وصديق الملك محمد السادس، عزيز أخنوش. وبُعيد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات العام 2016، حاصداً 32 في المئة من الأصوات (النسبة الأعلى التي يحصل عليها أيّ حزب سياسي في تاريخ المغرب)،⁴³ بات عزيز أخنوش زعيماً لحزب تابع للقصر الملكي معروفٍ باسم حزب التجمّع الوطني للأحرار. وقد تمكّن هذا الحزب، الذي يعمل بصفة وكيل للقصر الملكي، من تعطيل مفاوضات التحالف التي أجراها بنكيران، ممّا أدّى إلى استقالة زعيم حزب العدالة والتنمية. في نهاية المطاف، تمّ اختيار العثماني رئيساً جديداً للحكومة وشكّل حكومة تحالف أرضت القصر وأنهت الأزمة السياسية.⁴⁴

حركة النهضة في تونس: التحوّل إلى ديمقراطيين مسلمين؟

يشكّل تاريخُ العلمانية الطويل في تونس، كما أخذ عن مستعمري البلاد الفرنسيين، أحد الأسباب التي جعلت فوز حركة النهضة في انتخابات العام 2011 أمراً مقلقاً للمراقبين والتونسيين على حدّ سواء. ففي المرة الأخيرة التي شاركت فيها حركة النهضة في الانتخابات في العام 1989، دعت علناً إلى إدخال الدين في الدولة وتهميش حقوق المرأة، ممّا تسبّب بردّ فعل شعبي.⁴⁵ ثمّ توارت حركة النهضة عن الأنظار وعندما عادت للظهور في العام 2011، اكتسبت تعاطفاً جزاء صراعها الطويل ضدّ القمع الذي فرضته الدولة عليها. لكن عندما حققت الحركة الأكثرية النسبية في انتخابات العام 2011، خشي الكثير من التونسيين نوع الأيديولوجية التي قد تحاول الحركة أن تفرضه على البلاد.

ولم تكن حركة النهضة بذاتها واثقةً من هذا الموضوع أيضاً. فقد راجعت باستمرار برنامجها السياسي وحدّثته بين العامين 1989 و2011، لكنها قامت بذلك بصفتها مجموعة معارضة منفيّة أدركت أنه من المستبعد كثيراً حصولها على الفرصة لتطبيق تفضيلاتها السياسية. وفجأة، في غضون عام واحد، انتقلت حركة النهضة من حالة العزل بالكامل إلى فوزها في انتخابات شعبية. ووصف عضوٌ من مكتب الحركة التنفيذي الأمر بأنه بات على الحركة أن تعيد بناء نفسها وتطوّر برنامجاً واضحاً.⁴⁶

وكلا الإجراءين قيد التنفيذ بالفعل، لكنّ خطاب الحزب وقراراته الرئيسية وحتى الطريقة التي يعرف فيها الآن عن نفسه قدّمت لمحة عن أيديولوجيته التي تشهد تطوّراً. فبالإجمال، أخذ الغنوشي والقادة الآخرون بعين الاعتبار

الدروس التي استخلصوها من تجربتهم الخاصة في العام 1989 ومن تجربة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر الذي فاز في انتخابات العام 1991 ليعود الجيش ويستولي على السلطة ويقوم بأعمال قمعية معادية للإسلاميين. وقد أدى ذلك إلى اندلاع حرب أهلية ضروس في البلاد. وبعد مرور عقدين، قرّرت قيادة حركة النهضة أن "سياسةً برغماتية ترضع المشاركة والسمود الطويل الأمد قبل النجاحات العابرة المحتملة هي الطريق الأكثر حكمة".⁴⁷

وعنى ذلك أن تُبَيّن الحركة في خطابها التزامها بالديمقراطية أكثر من التزامها بجذورها الإسلامية. فقد حدّد جميع أعضاء الحركة الذين تمّت مقابلتهم من أجل هذه الورقة أن هدف الحركة الرئيسي أو الإنجاز الذي حقّقه في زمنها في قيادة المجلس الوطني التأسيسي التونسي كان إحلال الديمقراطية والمرحلة الانتقالية الديمقراطية في تونس وتقويتها والمحافظة عليهما.⁴⁸ ويعتقد بعض المراقبين أن هذا الخطاب صادقٌ. فقد قال مثلاً قاضٍ عمل كمستشار قريب لرؤساء المرحلة الانتقالية التونسية الثلاثة كلهم أن حركة النهضة شكّلت الحزب الأكثر ديمقراطية في تونس وربما الوحيد.⁴⁹ وداخلياً، تُجري حركة النهضة انتخابات لمجالسها القيادية، ممّا يعني أن الحزب يتخذ معظم قراراته المهمة من خلال التصويت.⁵⁰

أما في ما يخصّ أفعال الحركة، فيقول شادي حميد إن خيارها البرغماتي هو أن تتخلّى عن إسلاميتها.⁵¹ فبموقع الحزب الذي يترأس الحكومة الانتقالية، قادت الحركة عملية صياغة الدستور التونسي للعام 2014. ومع أن حركة النهضة توقّفت عن التركيز على ضرورة إنشاء دولة إسلامية بحلول ثمانينيات القرن الماضي، استعادت نقاشاً طويلاً في صفوفها في خلال العملية الدستورية حول ما إذا كان يجدر إدراج الشريعة صراحةً، مثيرةً بذلك قلق العلمانيين. لكن في نهاية المطاف، مالت الدفة إلى رأي الغنوشي والقادة الآخرين الذين يعتبرون الشريعة فلسفة وطريقة عيش أكثر منها قانوناً شريعياً. فقرّرت الحركة ألا تسعى إلى الإشارة إليها في الدستور. وقد دعت حركة النهضة في البداية إلى تجريم بعض أنواع الخطابات أو الفنون على أنها تجديف، ممّا فتح المجال أمام نقاش محتدم. لكن تحت ضغط من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الدول وبعد استشارات مستفيضة مع خبراء دستوريين وقانونيين خارجيين، تراجع الحزب عن خطابها المحوري. ويؤكّد الدستور التونسي للعام 2014 على أن حركة النهضة قد اعتمدت نهجاً توافقياً شاملاً، وأشيد به على أنه الأكثر تقدماً وعصرية في العالم العربي.⁵²

واستمرت حركة النهضة في الابتعاد عن هويتها كحركة إسلامية في خلال حملة النيابية للعام 2014 على الرغم من أنها الحزب التونسي الأكبر والأفضل تنظيمياً. وبعد فوز الحركة في العام 2011، انقسمت السياسة التونسية بالإجمال إلى قطب إسلامي وآخر غير إسلامي، لتصبح بذلك حركة النهضة هدفاً لمعارضة شاملة متزايدة. فأجابت الحركة، التي كان هدفها الصمود الطويل الأمد، بإبراز مرشحيها كتنكوقراطيين (وحليقي الذقن في أغلب الأحيان). وقد أجروا حملات قوية حول القضايا، ولا سيّما الاقتصادية منها، بدل أن يتوجّهوا إلى قاعدتهم بخطابات عاطفية. والملفت أنه عندما خسرت حركة النهضة في الانتخابات، وحلّت في المرتبة الثانية بعد حركة نداء تونس، احتفلت وأعرب قادتها عن ارتياحهم.⁵³

وقد اتّضح أن تسويات حركة النهضة لم تكن برغماتية فحسب، بل مؤشراً على تطورها الداخلي أيضاً. ففي العام 2016، أقامت الحركة مؤتمرها العاشر، وهو الأول منذ المصادقة على الدستور والانتخابات النيابية للعام 2014. وأبرز ما تمخّض عن هذا المؤتمر قرار الحركة بالتركيز حصراً على أنشطتها السياسية والابتعاد عن الأعمال الناشطة الدينية والعمل الاجتماعي. بناءً على ذلك، وصفت الحركة نفسها بحركة ديمقراطيين مسلمين، تيمّناً بالديمقراطيين المسيحيين في ألمانيا. وحاولت حركة النهضة أيضاً أن تبتعد عن المعاني السلبية المتزايدة التي بات يحملها مصطلح الإسلامة. فأقرّ نواب حركة النهضة أن تنظيمهم لم يعد فعلياً حركة بل حزباً سياسياً تقليدياً ملتزماً بالممارسات والقيم الإسلامية. أما في ما يتعلق في طريقة ظهور هذا التغيير، فقد فسّر نائب أن لا مانع مثلاً من أن يتابع أعضاء حركة النهضة الذين يفضّلون التركيز على الدعوة نشاطهم، لكن لا يمكنهم ذلك تحت راية حركة النهضة.⁵⁴

وما زال غير معروف ما إذا كانت حركة النهضة ستفصل عن أنشطتها الاجتماعية والدينية الماضية أكثر من انفصال حزب العدالة والتنمية في المغرب أو الإخوان المسلمين في مصر. وقد أعربت نائبة تابعة لحركة نداء تونس عن شكها في الأمر.⁵⁵ غير أن وضع الحركة في مسار جديد يتناسب مع النهج الذي قرّرت حركة النهضة أن تتبّعه في صياغة الدستور. بشكل عام، بدل أن تسعى الحركة إلى فرض المزيد من الأوجه الدينية على التونسيين من خلال القوانين والسياسات، يبدو أنها، بصفتها حزباً سياسياً، مقتنعةً بالنتائج العملية التي تعتقد أن تجديداً إسلامياً قد يحققها، مثل العدالة الاجتماعية والمساواة.

الإخوان المسلمون في مصر: رجال دين أم سياسة؟

بعد يوم على الإطاحة بمبارك، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين تأسيس حزب الحرية والعدالة الذي كان سيصبح ذراعها السياسية الرسمية. وكان أعضاء الجماعة يشاركون في سياسات الانتخابات لعقود، وقد أدّت العلاقات والحوارات التي أنشأتها مع القوى السياسية الأخرى إلى تغيير خطابها ليصبح أكثر اعتدالاً. غير أنه لم يبدُ واضحاً ما سيكون تأثير ذلك في هذا السياق المختلف تماماً.

لقد تأسس حزب الحرية والعدالة رسمياً في أبريل 2011، وضمت قيادته محمد مرسي ومحمد البلتاجي وسعد الكتاتني وعصام العريان. وغادر الكتاتني والعريان مكتب الإرشاد لدى جماعة الإخوان المسلمين بهدف أن يتأسسا الحزب الجديد، ممّا ألقى شكاً كبيراً حول ادعاءات أعضاء حزب الحرية والعدالة بأنّ حزبهم مستقلّ عن المكتب، الذي بقي يمارس نفوذه القوي على أعضائه النواب. وقد تسبّب ذلك بدوره في استمرار مشاعر القلق لدى المصريين الليبراليين والعلمانيين بأنّ حزب الحرية والعدالة سيحاول أن يفرض رؤية الإخوان المسلمين بدل أن يعتمد رؤية أوسع للسياسات التي قد يكون اعتمادها أفضل للبلاد. وظهر ذلك الأمر في تظاهرات نوفمبر 2012 عندما دعا المتظاهرون إلى إنهاء حكم محمد بديع، المرشد العام للإخوان المسلمين، بدل إنهاء حكم مرسي.

لقد تمّتع حزب الحرية والعدالة بسلطة أكبر بكثير من تلك التي حظي بها حزب العدالة والتنمية أو حركة النهضة، ولا سيّما عند فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية في يونيو 2012. وكما سنناقش أدناه، استخدم حزب الحرية والعدالة هذه السلطة ليفرض فيه هيمنته على العمليتين التشريعية والدستورية في مصر، ممّا أدّى إلى صياغة دستور تمّت المصادقة عليه في استفتاء في ديسمبر 2012 يضمّ مواد ذات طابع إسلامي. فتنصّ المادة الثانية، التي تمّت المحافظة عليها من دستور العام 1980، على أن مبادئ الشريعة مصدرّ التشريع الرئيسي. وأضافت المادة الرابعة أنه يجب استشارة الأزهر في القضايا ذات الصلة. ولم تكن هذه الأحكام غريبة عن الدساتير العربية، غير أنّ مادة لاحقة حدّدت أنّ مبادئ الشريعة تضمّ "دلالتها الكاملة وقواعدها الأساسية والفقهية ومصادرها المعترف فيها في المذاهب السنيّة".⁵⁶ فبدأ أنّ هذا النوع من الكلام يوسّع النطاق الذي يتطرق إلى كيفية تطبيق الشريعة في مصر الجديدة. ويُعدّ ذلك بمثابة ناقوس خطر بالنسبة إلى المناهضين العلمانيين للإخوان المسلمين. فقد أدّى تحريم الإهانات للأنبياء، حتّى الضمنية منها، إلى ظهور هواجس بشأن حرّية التعبير. لكن يجدر الذكر أنّ الإخوان المسلمين لم يستغلّوا الفرصة ليحاولوا فرض المزيد من العناصر المستمدّة من الشريعة.⁵⁷

وفي ما يتعلّق بالتشريع، اعتُبر الإخوان المسلمون غير جاهزين للحكم. فقد عانوا لنشر مجموعة من السياسات الواضحة والمدرسة أيديولوجياً أو للسعي إليها. ويقول أشرف الشريف:

بدا فراغ أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين بالإجمال واضحاً للغاية متى تمّ النظر إلى الموضوع في سياق صنعها للسياسات. فقد كان سهلاً بالنسبة إلى الجماعة، عندما كانت في صفوف المعارضة، أن تنشر مبادئ عامة يمكنها أن تحظى بدعم شعبي على أسس ثقافية ودينية. لكن صعّب على قادة الجماعة أكثر أن يعبروا عن وجهات نظر دقيقة حول مسائل سياسة حاسمة، بما فيها الاقتصاد والرعاية الاجتماعية. وعند مواجهة هذه المسائل، بدا واضحاً أنّ الجماعة عاجزة عن التوفيق بين جذورها الإسلامية وسلوكها في السلطة.⁵⁸

نتيجة لذلك، تعرّض حزب الحرية والعدالة لانتقادات من زملاء إسلاميين وكذلك من أحزابٍ أخرى في البرلمان. ولم يتمكن من تحقيق الكثير على المستوى التشريعي وسط الأزمات السياسية المتكررة في مصر والفترات الزمنية المحدودة التي كان في خلالها البرلمان يعمل فعلياً.

التعامل جيداً مع الآخرين ووفقاً للقوانين

ومن الأسئلة المفتوحة الأخرى التي تطرح حول الأحزاب الإسلامية هو مدى استعدادها، متى وصلت إلى السلطة، للتعامل مع احزاب وجماعات لها اتجاهات أيديولوجية مختلفة. فهل ستعتبر الأحزاب العلمانية جهات فاعلة شرعية وتبقى منفتحة على العمل معها؟ لقد راودت المشككين هواجس حيال احتمال أن تتباعد الأحزاب الإسلامية في ولايتها وتفرض تفضيلاتها بطريقة تآبي المساومة. بالمثل، برزت هواجس حول استعداد الأحزاب الإسلامية للتخلي عن الحكم إذا خسرت في الانتخابات التالية. وتُظهر تجارب حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة وحزب الحرية والعدالة أن الأجوبة على هذه الأسئلة وأن الهواجس ليست متشابهة، بل تعتمد إلى حد كبير على الحزب المعني وسياقه الوطني.

التوفيق بين البرغماتية والمبادئ

في المغرب، وبحسب عمرو حمزاوي، تمكّن حزب العدالة والتنمية من التوفيق بين مطالب المشاركة البرغماتية وهيمنة الملك التنفيذية والمبادئ التي "يفرضها الإطار المرجعي الإسلامي للحزب".⁵⁹ وقد ظهرت هذه البرغماتية بوضوح في التحالفات التي شكّلها حزب العدالة والتنمية بعد فوزه في انتخابات العامَين 2011 و2016. فبعد العام 2011، شكّل في البداية حزب العدالة والتنمية تحالفاً مع حزب الاستقلال النافذ والحركة الشعبية المحافظة الريفية وحزب التقدم والاشتراكية. وأظهر حزب العدالة والتنمية مرونةً في توزيع الحقائق، متيحاً لشركائه الصغار في التحالف بأن يحظوا بتمثيل زائد في الحكومة. فقد حصل مثلاً حزب التقدم والاشتراكية، الذي حاز 18 مقعداً فقط في البرلمان، على أربع حقائق، وتولّى حزب الاستقلال منصب رئاسة البرلمان.⁶⁰ غير أن التكنوقراطيين المتحالفين مع الملك يستأثرون دائماً بالوزارات المهمة، مثل الداخلية والخارجية والمالية والشؤون الدينية، للحرص على ألا يتمكن أيّ حزب سياسي من الهيمنة على الحكومة، فيبقى بذلك الملك متحكماً بالحكومة.⁶¹

في نهاية المطاف، برز حزب الأصالة والمعاصرة بدعم من الملك ومن خلال قيادته لتحالف المعارضة. ونظراً إلى أن الحزب أسسه المستشار الملكي فؤاد عالي الهمة في العام 2008، فقد اعتُبر مقرباً جداً من الملك. في غضون ذلك، تغيّر التحالف الحاكم الذي شكّله حزب العدالة والتنمية بعد انسحاب حزب الاستقلال وحلول حليف بارز آخر للملك محلّه، ألا وهو حزب التجمع الوطني للأحرار. ومع إعادة ترتيب تحالفات الأحزاب في عهد بنكيران بين العامَين 2011 و2016، أخذ نفوذه يتضاءل أكثر فأكثر.

ولم تتصف دائماً العلاقة بين الملك وحزب العدالة والتنمية بالسلاسة في الفترة الممتدة بين العامَين 2011 و2013 على الرغم من محاولات الحزب إرضاء الملك. فقد تمكّن الحزب من إحباط بعض الأحكام المدعومة من العلمانيين حول صياغة الدستور الجديد في العام 2011. وعلى الرغم من أنه لم يتم تأسيس سلطة ملكية برلمانية، تضمّن الدستور المحدث مادةً تنصّ على أن ينتمي رئيس الوزراء إلى الحزب الفائز بأكثرية المقاعد في البرلمان.⁶²

ويشير المعطي منجب، وهو ناشط وأكاديمي مغربي بارز، إلى أن الضغط الذي مارسه الشارع بين العامَين 2011 و2013 كان شديداً ولا سيّما من جماعة العدل والإحسان. فدفع ذلك بالملك إلى التصرف بحذر مع حزب العدالة والتنمية وإلى تمكينه لفترة مؤقتة مقارنةً بالأحزاب والجمعيات السياسية الأخرى. فبتشكيل شراكة انتهازية مع حزب العدالة والتنمية، تمّ في نهاية المطاف إقصاء المجموعات المعارضة مثل جماعة العدل والإحسان وحركة 20 فبراير في العملية الإصلاحية التي جرت في العام 2011.⁶³ غير أن العام 2013 شكّل نقطة تحوّل على الصعيدين المحلي والإقليمي. وأشار الانقلاب في مصر والمعارضة الداخلية لحزب العدالة والتنمية إلى ضرورة أن يعيد الحزب النظر في مقارباته.

المنبوذون يسعون إلى إقامة صداقات

تأثرت أيضاً تجربة حركة النهضة في السلطة إلى حدّ كبير بعلاقتها مع جهات معنية أخرى في تونس، ولا سيّما الأحزاب الأخرى وشخصيات النظام السابق والمؤسّسات ومنظّمات المجتمع المدني. وقد اتّسمت مقاربة الحركة بأولويّتين: تفادي المواجهة وإقامة شراكات مثمرة.

إلى حدّ ما، بدأت حركة النهضة من الصفر من دون حلفاء في العام 2011. وكما أشار فرانسيسكو كفارتوتا وفابيو ميروني، لم تتعرّض حركة النهضة لقمع النظام فحسب، بل واجهت منذ سبعينيات القرن الماضي حتى تسعينياته نبذ الجهات المعنية الآنف ذكرها.⁶⁴ وقد شاركت الحركة في التحالف الواسع الذي شكّله الأحزاب المعارضة التونسية في العام 2005، غير أنّ هذه العلاقات لم تستمرّ بعد انتهاء الثورة. لكن سرعان ما أنشأت الحركة في العام 2011 شبكة علاقات متطورة ومعقّدة مع تعلّمها خوض اللعبة السياسية في الوقت الحقيقي.

وفي تشكيل الحكومة الانتقالية بعد انتخابات العام 2011، عملت حركة النهضة بجهد لتحالف مع أحزاب أخرى. فركّز أعضاء الحركة، بدءاً من الغنوشي، على مدى أهمية تنفيذ المرحلة الانتقالية في تونس بشكل توافقي. وفيما تبقى الحركة على موقفها لهذا اليوم، لعلّ الدافع لموقفها هذا في العام 2011 يعود، أقلّه جزئياً، إلى رغبتها في الابتعاد عن المراقبة المركّزة في خلال فترة انتقالية معقّدة. لذلك، هدفت حركة النهضة إلى تشكيل تحالف كبير ومتنوّع. غير أنّها سرعان ما أيقنت أنّ الكثير من الأحزاب لم تكن مستعدّة للتعاطي معها. فاضطّرت إلى تأسيس ما عُرف بالترويكا مع حزب المؤتمر من أجل الحرية اليساري الوسطي وحزب التكتل الديمقراطي الاشتراكي. وقد أعرب نائب من حركة النهضة عن أسفه لعدم بذل حزبه جهوداً أكبر لتوسيع هذا التحالف.⁶⁵

وعلى الرغم من هذه الرغبة الظاهرة في العمل مع المزيد من الأحزاب ضمن الترويكا بذاتها، فقد أشعرت الحركة أحياناً شركاءها وكأنهم مهمّشون. إذ قال عضو مرموق في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية إنّ الحركة غالباً ما تصرّفت كما لو أنّها تستطيع أن تحكّم "منفرده وأنّ باقي أعضاء الترويكا مجرد زينة أو مسهلين أو مساعدين، من دون أن تعتبرهم شركاء لها. وقد وُلد ذلك مشاكل كبيرة بين الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس المجلس التأسيسي".⁶⁶ وعندما واجهت تونس أزمة سياسية حادّة في العام 2013 وقاطعت المعارضة المجلس التأسيسي، حتّى حزب التكتل دعا إلى تشكيل حكومة جديدة، ممّا زاد الضغط على حركة النهضة للمساومة.

غير أنّ المجتمع المدني، بقيادة الاتّحاد العام التونسي للشغل، كان أكثر نفوذاً من المعارضة السياسية. فحسب أقوال أحد النواب، لقد كان المجتمع المدني القوّة الموازنة الأهمّ لحركة النهضة، إذ راقب بعضاً من تحركات المجموعة الأكثر جدلية.⁶⁷ وشعرت الحركة بالإحباط لأنّ كياناً غير منتخب يضطلع بهذا النوع من الأدوار الناشطة. وذكر عضو في المكتب التنفيذي لحركة النهضة النزاع القائم بين حركة النهضة والاتّحاد العام التونسي للشغل كسبب من أسباب عدم استقرار تونس في خلال المرحلة الانتقالية.⁶⁸ وعندما بلغت الأزمة السياسية في تونس ذروتها في العام 2013، ما كان أمام حركة النهضة في النهاية سوى أن توافق على المشاركة في الحوار الوطني الذي اقترحه اتّحاد العمّال ثمّ مهّد له، بهدف تفادي مواجهة عنيفة محتملة. فقد أرخى الانقلاب في مصر بظّل كبير على تونس، مظهرًا لحركة النهضة أنّ التمسك بعناد بالسلطة قد يحبط مرحلة انتقالية هشة أصلاً ويؤدّي حتّى إلى نتائج مهلكة.

وفي العامين 2016 و2017، تواجّهت حركة النهضة مع فئة مختلفة من منظّمات المجتمع المدني، وهي تلك التي سعت إلى تحميل شخصيات النظام السابق مسؤولية جرائمهم. وعلى الرغم من أنّ حركة النهضة من بين أكثر الجهات التي عانت أعمال النظام السابق، فقد تخلّت قيادة الحركة عن معظم سعيها الأولي إلى اتّخاذ إجراءات

لعدالة انتقالية. والمثل الأبرز على ذلك دعم الحركة قانوناً يعفي أولئك الذين ارتكبوا جرائم اقتصادية. وادّعت الحركة أنّ هذا التصرف ضروري نظراً إلى وضع تونس الاقتصادي الصعب، لكنّ المشكّكين اعتبروا أنّ موقف الحزب مرتبط فعلياً بشراكته مع حركة نداء تونس، الحزب الذي يضمّ عناصر من النظام السابق. فقالت سلوى القنطري من المركز الدولي للعدالة الانتقالية بصراحة: "لقد أصبحوا سياسيين"⁶⁹.

وقد اضطرّت حركة النهضة إلى أن تتصادم أيضاً مع المؤسّسات التونسية. ففي عهد بن علي، لم يعتقد أحد أنّه سيُسمح لأيّ شخص يكرّم أدنى درجات التعاطف مع الإسلاميين بالعمل في القطاع العام. لذلك، من غير المفاجئ أنّ الوزارات في تونس لم تتقبّل دخول أعضاء الحركة إلى الحكومة، فكيف بالحري قيادة حركة النهضة. وقد سلّط أيضاً عضو من الحركة الضوء على مشكلة التمييز، مشيراً إلى أنّ الكثير من النخب السياسية والحزبية في تونس تزدرى أعضاء الحركة التي تتّصف بكونها أكثر ريفية وجنوبية ومن طبقة اقتصادية اجتماعية أدنى.⁷⁰

وعدو منكوثة وصراع مفتوح

دخلت أيضاً جماعة الإخوان المسلمين في صراع مع مجموعة من الجهات المعنية الرئيسية. ففيما كسبت حركة النهضة في البداية تعاطف الكثير من المواطنين التونسيين، قلّق المصريون من قدرة الجماعة الواضحة على كسب الدعم السياسي. وقد أيقن الإخوان المسلمون هذا القلق وسعوا إلى تبديده من خلال التمهّد بالحدّ من سعيهم إلى السلطة والعمل بشكل متعاون. لكن في ما أصبح نمطاً مألوفاً، وسّع حزب الحرية والعدالة لاحقاً هامش السلطة التي سعى إليها وطالب بها، ثمّ غالباً ما استخدم سلطته منفرداً.

ويشكّل المثال الأبرز الأوّل لهذا النمط وعدّ جماعة الإخوان المسلمين بعدم الترشّح لأكثر من نصف المقاعد النيابية في الانتخابات النيابية للعام 2011⁷¹ والمساعدة على إنشاء تحالف انتخابي واسع، ألا وهو التحالف الديمقراطي الوطني الذي ضمّ 43 حزباً في ذروته. لكن بحلول أكتوبر، كانت معظم الأحزاب البارزة الأخرى قد غادرت التحالف، ويعزى ذلك جزئياً إلى سعي حزب الحرية والعدالة إلى السيطرة على لوائح التحالف الانتخابية. وعندما حان موعد الانتخابات، تنافس حزب الحرية والعدالة على أكثر من 70 في المئة من المقاعد المتاحة، فتمكّن من الحصول على 46 في المئة من المقاعد أي 235 من أصل 508 مقاعد.⁷²

وعلى عكس حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة، استخدم حزب الحرية والعدالة أكثرية النسبية بعدوانية. وقد بدأ ذلك فوراً في فبراير 2012 عندما سعى مرشّحو حزب الحرية والعدالة إلى السيطرة على 13 من أصل 19 لجنة نيابية، بما فيها اللجان الأكثر نفوذاً، ونجحوا في ذلك على الرغم من اعتراضات النواب والأحزاب المعارضة ومقاطعاتهم حتّى⁷³ بعد ذلك، في مارس، استعان حزب الحرية والعدالة بقوّته في البرلمان ليمنح الإسلاميين أكثرية في الجمعية التأسيسية، وهي الهيئة المناطة بصياغة الدستور المصري الجديد. فقول هذا التحرك بمقاومة معظم الجهات الفاعلة. واستقال النواب العلمانيون والأقباط والأزهر وطعن محامون بارزون بدستورية الجمعية. فأبّت جماعة الإخوان المسلمين التعاون وأكملت هذا المسار الأحادي.⁷⁴

علاوة على ذلك، قرّرت الجماعة أن تطرح مرشحاً للرئاسة في مارس 2012، ناكثت بوعدها بعدم القيام بذلك. وبعد أن استبعد خيرت الشاطر، الممول وعضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين، أصبح محمد مرسي مرشحها الرئاسي. ومن خلال حملة ضمت برنامجاً يعبّد بالوحدة، تمكّن من هزيمة أحمد شفيق، وهو شخصية من النظام السابق، بفارق ضئيل في يونيو في جولة انتخابية ثانية قاطعها الكثير من المصريين. وأكمل مرسي فوراً تحقيق مساعي حزب الحرية والعدالة لتركيز السلطة في يده. وعلى الرغم من الوعود بأن تكون الحكومة التي يشكّلها مرسي ورئيس الوزراء المكلف هشام قنديل جامعةً، فهي لم تضمّ سوى بعض من السياسيين المنتهين إلى أحزاب أخرى غير حزب الحرية والعدالة وحلفائه، بالإضافة إلى عدد من التكنوقراطيين. وبهدف

تفادي الانتقاد، سعى حزب الحرية والعدالة أيضاً إلى التحكّم بوسائل الإعلام وتقييد المجتمع المدني من خلال بعض التعيينات الأساسية.⁷⁵

وتصادمت جماعة الإخوان المسلمين أيضاً مع السلطة القضائية. فقد حلّت المحكمة الإدارية العليا الجمعية التأسيسية في أبريل 2012 لأنّ نصف أعضائها نوابٌ منتخَبون، مع أنّ المادة 60 من الإعلان الدستوري تحظرّ انتخاب البرلمان للجمعية التأسيسية. وبحسب المحكمة الإدارية، يُستخدَم مصطلح "انتخاب" للإشارة إلى أنّه لا يحقّ للنواب أن ينتخبوا أنفسهم وأنّ أعضاء الجمعية يجب أن يكونوا من خارج البرلمان.⁷⁶

غير أنّ ذلك لم يردع البرلمان عن التصويت في يونيو لجمعية تأسيسية جديدة بهيمنة إسلامية تضمّ أيضاً نواباً. ومع تأجيل المراجعة القضائية لشرعية هذه الجمعية وتأخيرها مراراً وتكراراً، صاغت الجمعية التأسيسية دستوراً. وفي أواخر نوفمبر، مع اقتراب موعد اكتمال مشروع الدستور وإعلان حكم القضاء، منح مرسي نفسه صلاحيات واسعة في إعلان دستوري نصّ أيضاً على أنّه لا يحقّ للمحكمة الدستورية العليا أن تحلّ الجمعية التأسيسية. لكنّ السلطة القضائية أدانت هذا الإعلان، وعندما سعت المحكمة الدستورية العليا إلى إصدار حكمها المتعلّق بالجمعية، منع الإسلاميون القضاة من دخول المحكمة.⁷⁷

وعلى الرغم من أنّ مرسي علّق لاحقاً إعلانه وبادر إلى إجراء حوار وطني، فقد دفع إعلانه بحزب الحرية والعدالة إلى خوض سلسلة أخيرة من المواجهات. إذ تسبّب الإعلان ببروز معارضة شعبية وسياسية شديدة ضدّ حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين تمثّلت بتشكيل تحالف معارضٍ أطلق عليه اسم جبهة الإنقاذ الوطني وحملة "مردّد". وقاد التحالف والحملة موجةً من الاحتجاجات الشعبية والعرائض ضدّ مرسي وجماعة الإخوان المسلمين استمرت لعدّة أشهر بدعمٍ سرّي من الأجهزة الأمنية.⁷⁸

وبلغت الحملة ذروتها مع تظاهرات هائلة بدأت في 30 يونيو 2013 تدخّل عندها الجيش المصري. فبحسب الجيش، بالإضافة إلى فشل مرسي في الحكم بفعاليّة، لقد تخطى خطأً أحمر عندما حضر حشداً شعبياً في 15 يونيو 2013 ودعا إلى الجهاد في سوريا لخلع بشار الأسد. فاستنكرت القوآت المسلّحة ضمناً هذه الدعوة، وأصدرت بياناً في اليوم التالي تشدّد فيه على أنّ دورها الوحيد حماية الحدود المصرية.⁷⁹ وبرزت مزاعم أنّه سبق أن تمّ وضع خطة لعزل مرسي من السلطة.⁸⁰ لكن وُجّه إليه إنذار بالتنحّي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، غير أنّ مرسي رفض، فأطاح به الجيش في انقلاب مدعوم من الشعب في 3 يوليو.⁸¹

وفي تناقض لافت مع حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة، أعطت جماعة الإخوان المسلمين الأولوية لتحكّم قصر الأمد بالسلطة مقابل زيادة النية الحسنة من خلال اللجوء إلى مساهمات بناءة للتوصّل إلى فترة انتقالية توافقية. ونتيجة هذه المقاربة، بحسب ما وصفه الشريف بشكل مناسب، "لم ترّ الجهات الأخرى في تصرّفات الجماعة سوى التعجرف وخدمة الذات ومحاولات تسعى إلى الهيمنة الحصرية بدوافع أيديولوجية. فأنت النتيجة تهميش جميع الحلفاء المحتملين وتزايد عدائية الأفرقاء كافة تجاه الجماعة".⁸²

حقوق المرأة

تبقى حقوق المرأة قضيةً في أنحاء العالم العربي. وبعد الانتخابات في العام 2011 في المغرب وتونس ومصر، بقيت مسألة ما إذا كانت الأحزاب الإسلامية ستحترم هذه الحقوق من أولى هواجس الكثير من المشكّكين. بالفعل، برزت مخاوف من احتمال أن تسعى حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية وجماعة الإخوان المسلمين إلى الحدّ من أدوار المرأة في الحياة العامة وإدامة التمييز في شؤون الأحوال الشخصية وإجبار المرأة ربّما على ارتداء الحجاب. ومع أنّ أيّاً من الأحزاب الثلاثة لم يؤكّد أسوأ مخاوف أولئك القلقين، استطاعت جميع هذه الأحزاب أن تُغضب المدافعين عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

في المغرب، لا تزال مقاربة حزب العدالة والتنمية إزاء مساواة المرأة محافظة، ويبقى دور المرأة في كنف الأسرة دوراً أساسياً. فقد قال بنكيران في خطاب وجهه للبرلمان في العام 2014 إنه من الأفضل للنساء المغربيات أن يبقين في المنزل لا في مكان العمل. وعندما سُئل عن موقف الحكومة من موضوع حقوق المرأة، ردّ قائلاً: ”نواجه مشكلة اليوم في مسألة دور المرأة في المجتمع العصري. فالنساء لا يجدن حتى الوقت للزواج وليصبحن أمهات ويعلمن أولادهن. لم لا نتقبل هذا الدور المقدس الذي أعطاه الله للمرأة؟“⁸³ فولدت تعليقاته موجّهة من ردود الفعل تضمّنت احتجاجات بالأواني والأوعية أمام البرلمان مع تداول هاشتاغ #anamachitria (أنا لست شمعداناً) على موقع تويتر.⁸⁴

ويقع قانون الأسرة والقوانين المرتبطة به في طبيعة الكفاح للمساواة بين الجنسين في المغرب. فقد كان الناشطون ينظمون حملات لسنوات من أجل تحديث قانون الأسرة الذي ينصّ على كيفية تفاعل المرأة مع عائلتها وزوجها وأولادها. وفي العام 2004 تغيّر قانون الأسرة، وهو تغيير دعمه الملك محمد السادس علناً حتى في وجه المعارضة المحافظة. وقد سنّ القانون المعدّل أحكاماً متعدّدة مثل رفع السنّ القانوني للزواج إلى 18 عاماً وتسهيل إجراءات الطلاق، لكن بقيت مشاكل متنوّعة قائمة، ولا سيّما تلك المتعلقة بالتطبيق. ويشكّل القانون موضوع خلاف بين حزب العدالة والتنمية والناشطين. ومن المفارقة أنّ الفرصة السياسية التي أتاحت في العام 2011 أعطت صوتاً ليس للنساء فحسب، بل للجهات الفاعلة الإسلامية التي تسعى إلى الحدّ من حقوق المرأة أيضاً.⁸⁵ وقد عرقل حزب العدالة والتنمية المحاولات الساعية إلى المزيد من الإصلاح لقانون الأسرة وعارض توقيع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة.⁸⁶

ومؤخراً، أظهر النقاش العام حول حقوق المرأة بالميراث وقانون العنف المنزلي الجهة المحافظة أكثر في برنامج حزب العدالة والتنمية حول الجندر. ولاقى تعليقات عضوين من أعضاء حزب العدالة والتنمية، وهما وزير العدل والحريات السابق ووزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان الحالي مصطفى الرميد ووزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بسيمة الحقاوي،⁸⁷ استنكاراً كبيراً من مجموعات المجتمع المدني. ففي حوار حول معالجة العنف المنزلي، ولا سيّما مسألة الاغتصاب الزوجي، قال الرميد لشبكة إخبارية فرنسية: ”لا أرى كيف من الممكن معاينة ممارسات حميمية بين رجل وامرأة يصعب تحديدها أو إثباتها. يعاقب القانون الحالي على أعمال العنف أصلاً. وإذا رفضت امرأة رغبة زوجها، من الأسهل لها أن تطلقه على أن تقدّم شكوى ضده لدى الشرطة. على المرأة أن تقبل زوجها أو أن ترحل.“⁸⁸

على الرغم من ذلك، تمّ إقرار قانون العنف المنزلي في فبراير 2018، وهو أمرٌ أشادت به الحقاوي. وقد وصفت كيف أنّ القانون يحدّد ”جميع أنواع أعمال العنف ضدّ المرأة ويقدم تدابير وقائية وحماية ويزيد من العقوبات المفروضة على الأشخاص الذين يرتكبون أعمال عنف ضدّ المرأة“. لكنّ المجموعات المعنية بحقوق المرأة ضغطت بشدّة لتعديل هذا القانون وحتىّ إحباطه لأنّه لم يكن على المستوى اللازم من ناحية مطالبها وتحديد أعمال العنف ودعم الضحايا. وتقول منظمة هيومن رايتس ووتش إنّ القانون في الواقع ”يترك المرأة معرّضة لسوء المعاملة في الزواج.“⁸⁹

خطوة إلى الورا وخطوتان إلى الأمام؟

في تونس، أثارت حركة النهضة جدلاً حول قضايا المرأة أيضاً. وعلى غرار الطابع العلماني في تونس، من المعروف أنّ هذه الدولة تعترف بالمساواة بين الجنسين أكثر من معظم الدول العربية أو الإسلامية. وشكّل ذلك أحد الأسباب وراء قلق الكثير من العلمانيين والليبراليين التونسيين عندما استلم الحزب الإسلامي السلطة. ولم تصب دعوة حركة النهضة إلى تهميش حقوق المرأة في العام 1989 في صالح الحزب أيضاً.

وقد تفاقمت هذه الهواجس عدّة مرّات في خلال المرحلة الانتقالية في تونس. ففي العام 2011، تحدّث ممثلون عن حركة النهضة بشكل منفصل عن السعي إلى إلغاء تجريم تعدّد الزوجات وإبطال القوانين التي تحمي الأمّ العزباء. وقد تمّ انتقاد البيّانيين، واضطّرت حركة النهضة إلى النأي بنفسها عن هؤلاء الممثلين.⁹⁰ بعد ذلك، في أغسطس 2012، أشار المشروع الأوّل لدستور تونس الجديد إلى المرأة كشريك تكمّل أدوارها أدوار الرجل، ممّا تسبّب ببروز ردود فعل بارزة ونزول آلاف التونسيين إلى الشوارع، النساء منهم والرجال.⁹¹ وقد ذكرت نائباً وناشطة أنها شعرت بأنه ”في ذلك الوقت تعرّضت مكاسب المرأة لخطر شديد، لذلك أتى ردّ الفعل قوياً جداً وقاسياً من المجتمع“.⁹² وسرعان ما عدّلت حركة النهضة المادّة للتركيز على المساواة، معربةً عن أنّ الكلام السابق لم يهدف إلى التعارض مع ذلك المبدأ وأنّ ما حصل لم يكن سوى سوء تفاهم.⁹³

وقد أكّدت هذه الهفوات مخاوف أولئك الذين شكّكوا في موقف حركة النهضة إزاء قضايا المرأة. لكن في نهاية المطاف، لم تؤكّد تصرّفات الحركة هذه المخاوف وغالباً ما اتّصفت بالإيجابية إزاء المرأة. ففي انتخابات العام 2011، كانت الحركة الحزب البارز الوحيد الذي احترم بالكامل طلب التنوع بين المرشّحين والمرشّحات على لوائحه.⁹⁴ واعتقدت الأحزاب العلمانية أنّ الحركة إمّا ستعارض القانون أو أنّها ستواجه مشكلة في ضمّ عدد كبير من المرشّحات إلى لوائحه، لكنّ ما حصل كان العكس تماماً. إذ احترمت حركة النهضة النظام ولم تعانِ نقصاً في عدد المرشّحات المهتمّات بأن يصبحن نائبات. في غضون ذلك، وجدت فجأةً بعض الأحزاب الليبرالية والعلمانية أنّ الحركة أساءت التصرف في ضمّها نساءً إلى صفوفها.⁹⁵ ونتيجة لذلك، استأثرت النساء الأعضاء في حركة النهضة بـ42 من أصل 49 مقعداً في المجلس الوطني التأسيسي.

واضطلعت الكثير من تلك النساء بأدوار مهمّة، فترأسن لجاناً ومجالس، وتعاونن بكثرة مع أحزاب أخرى، بما في ذلك بشأن قضايا المرأة. وقد أعطت النائب بشرى بلحاج حميدة الفضل لامرأة من حركة النهضة في ترؤس الجهود لتكافؤ الجنسين في قوانين الانتخابات في تونس.⁹⁶ ومؤخراً، كانت حركة النهضة مؤيداً مهماً لقانون تونس الالفت حول ”إنهاء العنف ضدّ المرأة“ الذي أُقرّ في يوليو 2017.

في غضون ذلك، لم تتخذ حركة النهضة أيّ خطوات لتعديل قانون الأحوال الشخصية أو قوانين الأسرة التقدّمية نسبياً في تونس. لكن يبدو أنّ الحركة لا تدعم بالكامل المساواة بين الجنسين. فقد عارض بعض أعضاء الحركة محاولةً برزت مؤخراً بقيادة الرئيس الباجي قائد السبسي دعت إلى إعطاء النساء المسلمات الحقّ بالزواج من خارج دينهنّ والحصول على الميراث بالتساوي.⁹⁷ وعلى الرغم من الاعتراض، ألغيت القيود التي تملي على المرأة التونسية المسلمة خيار من تزوّج في سبتمبر 2017.

جماعة الإخوان المسلمين تبقى حكرّاً على الرجال

اعتمدت جماعة الإخوان المسلمين موقفاً محافظاً إزاء المرأة. غير أنّه تطوّر على مدى العقد الماضي. فيذكر كتيّب نشرته الجماعة في العام 2006 بعنوان ”وضع المرأة في المجتمع الإسلامي“ أنّه يحقّ للمرأة تبوّؤ أيّ منصب عام باستثناء رئاسة الدولة.⁹⁸ لكن حتّى هذا التقييد، الذي انتقده علناً الغنوشي من حركة النهضة، بقي موضوعاً مفتوحاً للمزيد من النقاش.⁹⁹ غير أنّ نظرة الجماعة الاجتماعية للمرأة لا تزال محافظة، معتبرةً دور المرأة الرئيسي في المجتمع أن تكون والدة، لا تعمل أو تترشّح للمناصب إلّا بعد أن تتمّم واجباتها العائلية الأساسية، أي عندما يكبر أولادها.¹⁰⁰

وبقيت الجماعة تعتمد هذا الموقف في خلال فترة إمساكها بزمام السلطة. فعند انتخاب محمد مرسي، وعد بتعيين امرأة نائباً للرئيس، لكنّه لم يف بوعده.¹⁰¹ بل بات الإسلاميون ينصحن المصريات، اللواتي كنّ في طليعة ثورات العام 2011، بالبقاء في المنزل. وعندما وقعت سلسلة من أعمال الاغتصاب الجماعي والتحرش الجنسي

في خلال الاحتجاجات في ميدان التحرير في العام 2013، ألقى بعض من أعضاء حزب الحرية والعدالة اللوم على الضحايا لا على المعتدين. وقد علّق نائب إسلامي عيّنه مرسى في مجلس الشورى قائلاً إنّ النساء اللواتي شاركن في الاحتجاجات يتحمّلن مسؤولية التعرّض للاعتداء الجنسي، حتّى أنّه اتّهمهنّ بممارسة البغاء.¹⁰²

وعلى عكس النهضة، لم تتراجع الجماعة عن هذه التصريحات التحريضية، بل في أقصى ذروة سلطتها في مارس 2013، نددت بإعلان الأمم المتحدة الذي دعا إلى المساواة في مكانة المرأة والمثليين جنسياً، بما فيها الحقوق الجنسية والإنجابية. وقد ادّعت الجماعة أنّ بعض المقالات "تقوّض الأخلاق الإسلامية وتدمر العائلة" وأنّ المصادقة على هذا الإعلان "قد يؤدّي إلى التفكك الكامل للمجتمع".¹⁰³ علاوة على ذلك، دعمت الجماعة بشدّة ختان الإناث، حتّى أنّ حزب الحرية والعدالة روّج إعلانات عن بعثات طبية ونظّمها بهدف ختان النساء.¹⁰⁴

الأقليات

تماماً مثل مسألة حقوق المرأة، أدّت أقوال الجماعات الإسلامية وأفعالها إزاء الأقليات إلى طرح أسئلة حول التزامها باحترام حقوق جميع المواطنين المدنية والمساواة بينهم. وفي المغرب، تبرز هذه الأسئلة في موضوع معاملة حزب العدالة والتنمية لأقلّيّة إثنية، ألا وهي الأمازيغ. وفي مصر، تمّ التوقّف عند سلوك جماعة الإخوان المسلمين مع الأقباط. ولا تنطبق هذه المسألة بالقدر نفسه على حركة النهضة، فالأكثريّة الساحقة في تونس من المسلمين السنّة ومجموعاتها الإثنية ليست بارزة بقدر الدولتين الأخرين.

التمييز والتقدّم

تشكّل أقلية الأمازيغ الكبيرة والمعروفة أيضاً بالبربر الأقلّيّة الأبرز في المغرب. وقد انتشر الأمازيغ المهمّشون تاريخياً في أنحاء شمال أفريقيا، ويعتبرون أنفسهم سكّان المغرب الأصليين. غير أنّ موجة قوية من التعريب بعد الاستقلال أدّت إلى جعل دستورَي العامين 1962 و1996 في المغرب يبنّيان الهوية الأمازيغية.¹⁰⁵ وبعد عقود من النزاع، حقّق الأمازيغ انتصاراً تاريخياً في العام 2011، فقد اعترف الدستور الجديد بلغتهم وثقافتهم. وشكّل ناشطو الأمازيغ عنصراً قوياً في حركة 20 فبراير التي دعت إلى التغيير في المغرب.

ويعمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي أسّسه الملك محمد السادس في العام 2001 على تحضير كتب ووضع برنامج لتدريس تامازيغت، اللغة الأمازيغية الموحّدة، في المدارس الابتدائية. وقد تأسّست هذه المؤسسة للحفاظ على لغة الأمازيغ وثقافتهم، غير أنّ الكثير يعتبرونها مثلاً آخر على محاولة الملك السيطرة على حركة الأمازيغ وتقسيمها. وينتقد النقاد بشدّة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية باعتبار أنّه "محاولة للسيطرة تهدف إلى إعادة تعزيز هيمنة وطنية في وجه طموحات البربر الإقليمية والعبارة للوطن".¹⁰⁶

ولا يُبدي الناشطون رضاهم لأنّه كان حرياً بالإصلاحات الجديدة أن تؤدّي إلى تعليم تامازيغت في المدارس في أنحاء المغرب. وقد تمّ إدخال اللغة أولاً إلى بعض المدارس الابتدائية المغربية في العام 2003، ومع الاعتراف الرسمي بها في العام 2011، كان من المفترض أن يصبح هدف تعليم اللغة أولويّة ضرورية. فمع أنّ المدارس التي خضعت لتدريب المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لتعليم تامازيغت تضمّ أكثر من 5 آلاف مدرّس، لم تُعلّم اللغة إلاّ لحوالي 12 في المئة من الطلاب.¹⁰⁷ بالتالي، لا يزال الأمازيغ يقولون إنّ لغتهم وثقافتهم غير معترف بها بالكامل ولم تدرج في الحياة المغربية العامة. وبشكل أوسع، لقد تمّ تهميشهم لعقود على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فقد اندلعت تظاهرات عام 2017 في الريف المغربي، وهي منطقة ذات أكثريّة أمازيغية، احتجاجاً على نقص النموّ الشامل والفرص الاقتصادية للمجتمع الأمازيغي.

بشكل عام، لم يعتمد حزب العدالة والتنمية نهجاً توافقياً إزاء الأمازيغ. ففي خلال ولاية بنكيران كرئيس للوزراء، وصّفهم مرّةً على أنّهم "شعب بسيط يأكل القليل ويمضي وقته في الرقص والغناء" وقارن الأبجدية الأمازيغية بالصينية.¹⁰⁸ بيد

أنّ العثماني، رئيس الحكومة الحالي وقائد حزب العدالة والتنمية، أمازيغي الأصل. وبذلك، هو يكسر هيمنة التيارات الإسلامية التقليدية العربية والفاسية (المتحدرة من مدينة فاس). وتعود أصول العثماني إلى منطقة سوس، وقد خاطب وسائل الإعلام بالأمازيغية. وهو أول رجل سياسي أمازيغي الأصل يحتل منصباً عالياً إلى هذا الحد في المغرب.¹⁰⁹

وفيما يشكّل ذلك تحوّلاً مهماً في ما يتعلّق بقيادة حزب العدالة والتنمية، ورؤساء الدول السياسيين بشكل عام، لا يزال هذا التحول رمزياً إلى حدّ كبير ولم يدفع بالحزب إلى القيام بدورٍ أنشط في عملية الإصلاح أو إلى تعليم اللغة الأمازيغية في المدارس. ويبقى هذا المجال، على غرار أيّ عملية إصلاح مهمّة في المغرب، بين يديّ الملك إلى حدّ كبير. فمنذ العام 2011، ضغط المجتمع الأمازيغي على الملك وحزب العدالة والتنمية من أجل اعتراف أكبر. وقد كانت النساء على وجه الخصوص في طليعة هذه المعركة، إذ يعتبرن أنّ النواحي الأبوية التي تتأتّى عن الثقافتين العربية والإسلامية حطّت من مكانتهنّ. وفي حالة العنف المنزلي، لا تزال الحواجز اللغوية تحرمّ النساء الأمازيغيات من السعي إلى العدالة، لأنّ اللغة الرسمية في المحاكم هي اللغة العربية.¹¹⁰

الأقباط والإخوان

لا تضمّ مصر مجموعة أقلية إثنية أساسية بارزة، لكن فيها الملايين من الأقباط الذين قلقوا بلا شكّ لما يعنيه بروز جماعة الإخوان المسلمين بالنسبة إليهم. فمع أنّ الجماعة تعاونت سياسياً مع الأقباط في بعض الأوقات، لقد ميّزت بين المسلمين وغير المسلمين على أصعدة كثيرة. وحتى تسعينيات القرن الماضي، استخدمت الجماعة مصطلح "أهل الذمة" الإسلامي التاريخي للإشارة إلى غير المسلمين بهدف التشديد على الاختلاف في المكانة. بناءً على ذلك، في العام 1997، أعلن مصطفى مشهور، المرشد الأعلى للإخوان المسلمين في ذلك الوقت، أنّ على الأقباط أن يدفّعوا للدولة الجزية (التي فُرِضت سابقاً على غير المسلمين في أزمان سابقة كتعويض عن عدم تأدية الخدمة العسكرية) لأنّه لا يمكن الوثوق بهم للخدمة في الجيش.¹¹¹

ومنذ ذلك الوقت، غيّرت جماعة الإخوان المسلمين خطابها إزاء غير المسلمين وحدثته. ففي ردّ على ورقة "المناطق الرمادية" مثلاً، اقترح أبو الفتوح، مسؤول بارز سابق في الجماعة، أنّ "الجزية" و"أهل الذمة" مصطلحان تاريخيان فحسب تمّ استبدالهما بمفهوم الديمقراطية القائمة على المواطنة في أمة من العدالة والقانون.¹¹² غير أنّ الأقباط، ولأسباب مفهومة، بقوا مشكّكين عندما تبوّأت الجماعة السلطة في العامين 2011 و2012.

ولم تفرض الجماعة في خلال ولايتها ضريبة على أساس الدين، بل تابعت نهج الحكومة القائم على معاملة الأقباط وغيرهم من الأقليات الدينية في مصر كما لو أنّهم مواطنون من مستوى أدنى. ففي عهد مبارك، عانى المسيحيون قلّة في التمثيل في الحكومة، ولم يعيّن مرسي نائباً قبطياً للرئيس كما وعد، لكنّه عين سمير مرقص، شخصية مسيحية معروفة جداً، مساعداً له للمرحلة الانتقالية الديمقراطية. غير أنّ مرقص بقي خارج عملية صناعة القرارات في الإدارة، فاستقال بعد بضعة أشهر بسبب سلوك حزب الحرية والعدالة الأوتوقراطي.¹¹³ وبشكل أوسع، بقي المسيحيون يعانون التمييز في القطاع العام والمحاكم القضائية وعلى يد الأجهزة الأمنية ومواطنيهم المصريين. أمّا إدارة مرسي، "فتقاعست مراراً عن إدانة الخطاب السياسي المثير للفتنة، بما فيه الخطاب المعادي للسامية والمسيحية في عظات المساجد وفي برامج الوعظ التلفزيونية"، وقد زاد عدد الدعايات والإدانان على بيانات اعتبرت تجديفاً أو مسيئة للإسلام.¹¹⁴

وبشكل عام، ازدادت التوترات بين جماعة الإخوان المسلمين وأقباط مصر في خلال ولاية حزب الحرية والعدالة، مع معارضة كلّ مجموعة للطرف الآخر سياسياً. وقد حلّت مكان بواذر التضامن في خلال الثورة ومبادرات مرسي الانفتاحية الإيجابية خطاباً سياسية وحوادث طائفية عنيفة. فقد سعى مثلاً قادة الجماعة وحزب الحرية والعدالة إلى تشويه الاحتجاجات المعادية لإعلان مرسي الدستوري في نوفمبر 2012 من خلال ادّعائهم أنّ هذه

الاحتجاجات يهيمن عليها الأقباط.¹¹⁵ وفي أبريل 2013، قاد خلاف طائفي محتدم إلى سلسلة من الاصطدامات بعد ما تم في كاتدرائية القاهرة القبطية، وبدأ أن شرطة مكافحة الشغب التي أتت إلى الموقع قد انضمت لمواجهة المسيحيين. ومع أن مرسى أذان بسرعة أعمال العنف وقطع عهداً بحماية الكاتدرائية والمسيحيين، انتقد الكثير من الأقباط، وحتى بابا الكنيسة القبطية تواضروس الثاني، الحكومة على عجزها مرة أخرى عن حمايتهم.¹¹⁶

ومع تزايد الضغط على مرسى في أواسط العام 2013، أذر الإسلاميون المقربون للإخوان المسلمين الأقباط بعدم التدخل. وبعد التظاهرات الضخمة والانقلاب اللذين دعمتهما الكنيسة القبطية، سلط القادة الإسلاميون الضوء على دور الأقباط في الإطاحة بمرسي.¹¹⁷ وفي الأيام التي تلت المجزرة التي قام بها النظام بحق أعضاء الإخوان المسلمين وداعميهم في القاهرة في 14 أغسطس 2013، تمت مهاجمة عشرات الكنائس وغيرها من المنشآت المسيحية في أنحاء مصر ونهبها وإحراقها. واعتبر قادة المجتمعين المسيحي والمدني أن موجة العنف هذه نتيجة عملية انتقام للجماعة وتحريض منها.¹¹⁸

الاستنتاجات: تسليط الضوء على المناطق الرمادية

تعطي تصرفات حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة وحزب الحرية والعدالة في فترة استلامها الحكم أمثلةً جديدة للمراقبين عن طريقة تصرف الإسلاميين المحتملة إذا انتقلوا من صفوف المعارضة إلى الحكومة. بشكل عام، أبدى حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة براغماتية ومرونة سمحتا لهما بأن يصبحا مكوناً أكثر انخراطاً في نظام دولتيهما السياسي. من جهة أخرى، اعتمد حزب الحرية والعدالة مقاربة صفرية النتيجة أدخلته في حالة صراع مع جهات فاعلة متعدّدة في النظام السياسي المصري وأدت في نهاية المطاف إلى سقوطه. في تلك الفترة، قدّم كلّ حزب أدلة عن المواقف المحدّدة التي قد تتّخذها المنظمات الإسلامية كأحزاب حاكمة، ولا سيّما في مجالات الإيديولوجية والتعدّدية وحقوق المرأة والأقليّات.

أولاً يبدو أنّ القلق من سعي الأحزاب الإسلامية إلى فرض نوع من الشريعة بشكل صريح أمرٌ مبالغ به على الأرجح. فحتى جماعة الإخوان المسلمين، المجموعة الأكثر محافظة في هذه الورقة، وهي التي تمتّعت بأعلى مستويات السلطة وكانت الأقل حساسية تجاه ردود الفعل، لم تحاول أن ترسخ الشريعة. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ كلا حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة لم يحاولا بجديّة أن يراجعا التشريعات القائمة أو يعدّلا إجراءات وضع القوانين على أسس دينية. ومع أنّ الأحزاب كانت لتفضّل طبعاً أن تُحظر بعض الممارسات، مثل التجديف في حالة حركة النهضة، فقد أظهرت أنّها ليست متطرّفة ومتعنّته في ما يتعلّق بسعيها السياسي إلى إنشاء دول ومجتمعات إسلامية أكثر.

وفي ما يتعلّق بالتعدّدية، يوضح حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة أنّ الأحزاب الإسلامية ليست جميعها مزمنة على الحكم بصورة أحادية أو دائمة. ففيما انتقد مناخو حركة النهضة تمديد الحركة ولايتها الانتقالية أكثر من مدّة العام المتفق عليها، لم يعد ذلك غير منطقي نظراً إلى الأوضاع. وقد أفسحت حركة النهضة المجال في نهاية المطاف أمام قيام حكومة تكنوقراطية وسامت مراراً على المسائل الدستورية ولم تطرح مرشحاً للرئاسة في العام 2014، ولم تجادل في حصولها على المرتبة الثانية في الانتخابات النيابية للعام 2014. ويجدر بذلك أن يهدئ المخاوف من أنّ الأحزاب الإسلامية تركّز الديمقراطية في يد رجل واحد وفي صوت واحد وفي سيناريوهات تحدث مرة واحدة. فحتى حزب الحرية والعدالة، مع كلّ هيمنته، لم يحرك ساكناً لتأخير الانتخابات اللاحقة أو إلغائها.

أمّا في ما يتعلّق بالطريقة التي يُحتمل أن تُعامل بها الحكومات ذات القيادة الإسلامية النساء والأقليّات، فيبدو أنّ المخاوف في مكانها. فنظراً إلى مواقف حزب العدالة والتنمية وحزب الحرية والعدالة وأفعالهما إزاء المرأة، من الصعب تخيل حزب إسلامي يدعم فعلياً مساواة كاملة بين الجنسين. لكن يبدو واضحاً أيضاً أنّ استلام حزب إسلامي السلطة لا يضمن بأيّ شكل أن يليه فرض قيود على لباس المرأة وحرية تحركها شبيهة بتلك المفروضة في السعودية أو إيران. في الواقع، أظهرت حركة النهضة أنّه بإمكان حزب إسلامي أن يتقبّل حصول المرأة على قدر أكبر من المساواة ويدعمها، حتّى لو لم تكن مساواة كاملة. بالمثل، لا داعي ربما لأن تخشى الأقليّات الدينية وغيرها من الأقليّات ضريبةً إضافية أو غيرها من مظاهر التمييز. لكن يبدو أنّ بعض الإسلاميين لا يحدّون فعلياً احترام المواطنة والحقوق المدنية.

طبعاً، من الضروري التحذير بأنّه يجب النظر إلى أفعال كلّ حزب في سياقه الوطني والسياق الإقليمي. فقد تمتّعت مثلاً حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية بالتعدّديات، لكنهما لم تبلغا مستويات السلطة التي بلغها حزب الحرية

والعدالة. ولعلهما سعيًا وراء سياسات أكثر محافظة لو كان ميزان السلطة السياسي المحلي مختلفاً. ومن الممكن أيضاً أن المقاربات التوفيقية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة في خلال النصف الثاني من العام 2013 تأثرت بشدة بالانهيار السريع لحزب الحرية والعدالة. وعلى عكس المغرب وتونس، يضطلع الجيش في مصر بدور سياسي كبير بدور مهم في طريقة تبلور الأمور.

لذلك، نظراً إلى هذه العوامل وغيرها من العوامل المربكة، لا تزال المناطق الرمادية قائمة، وعلى الأرجح أنها ستبقى، إلا في حال ظهور سلسلة من الأحزاب الإسلامية التي تتمتع بحكم مستدام بدون معارضة. بالتالي، تعتمد طريقة تصرف الأحزاب الإسلامية في السلطة على السياق المحيط بها واستعدادها للتأقلم معه وقدرتها على ذلك، وتعتمد أيضاً على طموحاتها السياسية الحقيقية.

التوصيات

يؤدّي التحليل أعلاه حول سلوك حزب العدالة والتنمية وحركة النهضة وحزب الحرية والعدالة في أثناء تولّيها السلطة إلى استخلاص عدّة دروس مهمّة لصانعي السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها.

الحكم على الإسلاميين بحسب أفعالهم لا أقوالهم

على غرار الكثير من الجهات الفاعلة السياسية، غيّرت الأحزاب الإسلامية خطابها بالاستناد إلى عوامل مثل السياق والجمهور. وقد يكون من المغربي التركيز على استنتاجات واستخلاصها من تصريحات مقتضبة محدّدة، إيجابية كانت أم سلبية. غير أنّه ينبغي على صانعي السياسات الذين يدرسون ما إذا كان عليهم التعاطي مع أحزاب إسلامية معيّنة والسماح لها بالمشاركة في سياسة البلاد أن يحتفظوا بالحكم النهائي حتّى تبدأ هذه الأحزاب باتخاذ خطوات فعلية. ومن التحركات الأهمّ بناء التحالفات والتّخّي عن السلطة بطريقة سلمية.

فقبل الانتخابات النيابية في العام 2012، أطلق المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع شعاراً بعنوان "مشاركة لا مغالبة". لكنّ الجماعة، كما أسلفنا، خانت الشعار مراراً، وحاولت الاستئثار بالسلطة واللجوء إلى الأعياب سياسية عدّة مرات. في المقابل، حافظت حركة النهضة على خطابها السياسي الداعي إلى وضع تونس ومرحلتها الانتقالية فوق كل اعتبار، وذلك عندما أفسحت في المجال لقيام حكومة تكنوقراطية وقبلت بعدها بالهزيمة في الانتخابات النيابية في العام 2014. أما حزب العدالة والتنمية، فعلى الرغم من لغته اللادعة تجاه مناهضيه في بعض الأحيان، فقد شكّل ثلاث حكومات تحالف، تضمّ كلّ واحدة منها قوى سياسية لا تتوافق معها بالكامل، مظهراً بوضوح استعداده للتعاون والمساومة. وتخاطر الحكومات الشرق أوسطية والغربية بأن تخطئ في الحسابات إذا لم تسمح لأفعال الأحزاب الإسلامية بأن تكون أبلغ من أقوالها.

الإقصاء ملاذٌ أخير

تمنع الأنظمة القائمة في السلطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستمرار قيام قوى معارضة لها، مانعة الجهات الفاعلة الشرعية من المشاركة في العملية السياسية وحتّى ناعته إياها بالإرهابية لمصلحتها. وغالباً ما تُطبّق هذه الأساليب التكتيكية الإقصائية على المجموعات الإسلامية، ويعود ذلك في بعض الأحيان إلى واقع أنّها إسلامية لا أكثر. لكنّ إقصاءها لا يؤكّد أنّ هذه المجموعات، التي غالباً ما تكون ذات تأثير كبير، لن تشكّل خطراً على الأنظمة القائمة أو تكتسب نفوذاً سياسياً.

غير أنّ منع المجموعات الإسلامية من ممارسة السياسة يزيد من احتمال أن تُظهر قلة جهوزية للحكم بفعالية وبرضى جميع الأطراف في حال تغيّرت حظوظها، وسيكون ذلك على حساب مصلحة بلادها. علاوة على ذلك، يعرّز منع الجهات الفاعلة الإسلامية من الحصول على فرص سياسية حجج المتطرفين الذين يرون في اللجوء إلى العنف الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير.¹¹⁹ وفي أجواء انتقالية مستقبلية، قد يؤدّي إقصاء الإسلاميين عن العملية السياسية إلى وضع شرعية أيّ إطار عمل وحكومة جديدين موضعاً للشكّ. فما دامت الكثير من المجموعات الإسلامية تتميّز بأنها أكثر ديمقراطية وشمولية من نظيراتها العلمانية، قد يؤدّي إقصاؤها إلى إدامة ازدواجية المعايير.

لذلك، على صانعي السياسات الإقليميين والغربيين أن يستبعدوا الأحزاب السياسية أو يعاقبوها عند الضرورة فحسب نتيجة لجوئها إلى العنف أو انتهاكها للمنهج لحقوق الإنسان الأساسية. بالمثل، لا يجوز أن تلجأ الدول الإقليمية إلى القمع أو إلى اتخاذ تدابير صارمة بحق المجموعات الإسلامية، ولا ينبغي أن تقبل الحكومات الغربية بهذه التدابير، إلا إذا ارتكبت هذه المجموعات أعمالاً عنيفة أو جرائم.

تقوية المجتمع المدني، من الداخل والخارج

على صانعي السياسات الذين يرغبون في انخراط الأحزاب الإسلامية بنجاح في أنظمة بلادهم السياسية أن يستثمروا في مجتمعات بلدانهم المدنية. فباستطاعة المجتمع المدني المحلي المفعم بالحيوية أن يؤدي وظيفتين مهمتين في حال دخول الأحزاب الإسلامية إلى الحكم. أولاً، كما في تونس ومصر، بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تكون قوة موازنة للأحزاب الإسلامية التي تسعى إلى تخطيها. فقد كان المحامون في مصر ممن استطاعوا بنجاح الطعن في شرعية الجمعية التأسيسية الأولى وحلها. وفي تونس، تمكن اتحاد العمال البارز من الوقوف في وجه حركة النهضة عندما كانت الأحزاب السياسية الأخرى منقسمة ومفككة للغاية إلى حد أنها عجزت عن القيام بذلك بشكل فعال.

ثانياً، بإمكان منظمات المجتمع المدني الدولية أن تساعد الأحزاب على حُكم ساحات سياسية بفعالية أكبر وبتعددية أكثر. فبإمكانها مثلاً أن تساعد الأحزاب السياسية، الإسلامية أو غيرها، في بلادها على أن تصبح محترفة. ومثال على ذلك تعاطي الحزب الوطني الديمقراطي مع حزب العدالة والتنمية في المغرب. فعلى مدى العقد الماضي، تعاطى الحزب الوطني الديمقراطي مع أعضاء حزب العدالة والتنمية الإصلاحيين من خلال ندوات وورش عمل، مقدماً مساعدته وخبرته لمعاونة الحزب على تعلم كيفية العمل بشكل أفضل في المؤسسات الديمقراطية.¹²⁰ وفي تونس، حيث تفوقت حركة النهضة على الأحزاب المنافسة في ما يتعلق بالتنظيم والحملات الانتخابية، يساعد الحزب الوطني الديمقراطي الأحزاب الأخرى على تنظيم صفوفها. وفي المستقبل، من المفترض أن تصبح أكثر فعالية في تمثيل فئات أخرى من سكان تونس، وذلك لمصلحة بلادها.

بالإضافة إلى ذلك، وكما أشرنا سابقاً، تقف منظمات المجتمع المدني الدولي جزئياً وراء عدم امتلاك تونس لقانون حول التجديف قد يقيّد حرية التعبير. وقد اضطلعت أيضاً هذه المنظمات بدور أساسي في الجهود المبذولة لتحقيق عدالة انتقالية في تونس. لذلك، على الحكومات الانتقالية أن ترحّب بهذه المنظمات وعلى صانعي السياسات الغربية أن يشجّعوها على القيام بذلك.

¹ في العام 2005، نظمت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ندوة مع ممثلين عن مجموعات إسلامية مهيمنة من البلدان العربية، وتمكن الأكاديميون والباحثون في خلال هذه الندوة من إجراء نقاشات والتفاعل مع المجموعات. وقد أظهرت الإجراءات جوانب غامضة ثابتة في خطاب الإسلاميين وتصرفاتهم حول مسائل تتعلق بالشريعة والعنف والتعددية والحقوق المدنية والسياسية وحقوق المرأة والأقليات الدينية. وعلى أثر هذه الندوة، حدت الورقة الملفتة هذه المجالات على أنها "مناطق رمادية" تولد شكوكاً في الطريقة التي قد تمارس فيها المجموعات الإسلامية الحكم إذا أتاحت لها الفرصة. وأشار المؤلفان إلى أنه من المستبعد أن يزيل الوقت وحده هذه المناطق الرمادية ويناقشان أن نتائج تطوّر المجموعات المستمر "ستحددها طريقة تطوّر الوضع السياسي في كل دولة". راجع Nathan J. Brown, Amr Hamzawy, and Marina Ottaway, "Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring the Gray Zones," Carnegie Endowment for International Peace and Herbert-Quandt-Stiftung, March 2006, 7, <http://carnegieendowment.org/2006/03/08/islamist-movements-and-democratic-process-in-arab-world-exploring-gray-zones-pub-18095>

Robert Springborg, "Egypt's Cobra and Mongoose," *Foreign Policy*, February 27, 2012, ² <http://foreignpolicy.com/2012/02/27/egypts-cobra-and-mongoose/>

John Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (Oxford: Oxford University Press, 1999), 71 ³

Omar Ashour, "Collusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt," *Brookings Doha Center*, Analysis Paper no. 14, March 2015, <https://www.brookings.edu/research/collusion-to-crackdown-islamist-military-relations-in-egypt/>

Giles Kepel, *The Prophet and the Pharaoh: Muslim Extremism in Egypt* ⁵ (London: Al Saqi Books, 1985).

P.J. Vatikiotis, *The History of Modern Egypt*, 4th ed. (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1991), 434. ⁶

Sana Abed-Kotob, "The accommodationists speak: goals and strategies of the Muslim Brotherhood of Egypt." *International Journal of Middle East Studies* 27.3 (1995): 321–339. ⁷

Shadi Hamid, *Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East*, ⁸ (New York: Oxford University Press, 2014).

Carrie Rosefsky Wickham, *The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement* ⁹ (Princeton: Princeton University, 2013), 268.

Mona El Ghobashy, "The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers," *International Journal of Middle East Studies* 3, no. 37 (2005): 373–95. ¹⁰

John Walsh, "Egypt's Muslim Brotherhood: Understanding Centrist Islam," *Harvard International Review* 24, no. 4 (2003): 32–36. ¹¹

Laurence Caromba and Hussein Solomon, "Understanding Egypt's Muslim Brotherhood," ¹² *African Security Review* 17, no. 3 (2008): 119.

Eva Wegner and Miquel Pellicer, "Islamist Moderation without Democratization: The Coming of ¹³ Age of the Moroccan Party of Justice and Development?" *Democratization* 16, no. 1 (2009): 157–175, DOI: 10.1080/13510340802575890; Michael J. Willis, "Between Alternance and the Makhzen: At-Tawhid wa Al-Islah's Entry into Moroccan Politics," *The Journal of North African Studies* 4, no. 3 (1999): 45–80, DOI: 10.1080/13629389908718373

Wegner and Pellicer, "Islamist Moderation without Democratization"; Willis, ¹⁴ "Between Alternance and the Makhzen."

Michael J. Willis, "Morocco's Islamists and the legislative elections of 2002: the strange ¹⁵ case of the party that did not want to win," *Mediterranean Politics* 9: 1, (2004): 53–81, DOI: 10.1080/13629390410001679928

Adel Abdel Ghafar, "Five Years Later, Lessons of the Uprisings in North Africa," *Markaz* (blog), ¹⁶ Brookings Institution, February 5, 2016, <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/02/05/five-years-later-lessons-of-the-uprisings-in-north-africa/>

Magdi Abdelhadi, "Accused Morocco Islamist speaks out," *BBC*, September 30, 2005, ¹⁷ <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/4297386.stm>

Mohammed Masbah, "The Ongoing Marginalization of Morocco's Largest Opposition Group," ¹⁸ *Carnegie Middle East Center*, June 3, 2015, <http://carnegie-mec.org/2015/06/03/ongoing-marginalization-of-morocco-s-largest-islamist-opposition-group-pub-60270>

Susan Waltz, "Islamist Appeal in Tunisia," *Middle East Journal* 40, no. 4 (1986): 651–70; Anne Wolf, ¹⁹ *Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda* (Oxford: Oxford University Press, 2017); Alaya Allani, "The Islamists in Tunisia Between Confrontation and Participation: 1980–2008," *Journal of North African Studies* 14, no. 2 (2009): 257–72, DOI: 10.1080/13629380902727510

Allani, "The Islamists in Tunisia"; Anne Wolf, "An Islamist 'Renaissance'? Religion and Politics ²⁰ in Post-revolutionary Tunisia," *Journal of North African Studies* 18, no. 4 (2013): 560–73, DOI: 10.1080/13629387.2013.829979

Wolf, *Political Islam in Tunisia*, 66–76; Allani, "The Islamists in Tunisia;" ²¹ Wolf, "An Islamist 'Renaissance'?"

Shadi Hamid and Steven Brooke, "The Muslim Brotherhood's Role in the Egyptian Revolution," ²² *CTC Sentinel*, February 1, 2011, <https://ctc.usma.edu/posts/the-muslim-brotherhood%E2%80%99s-role-in-the-egyptian-revolution>

Nawaf al Qadimi, "Mashahed fi Mu'zaharat Al-Maghrib [Scenes in Morocco's Protests], *Al Jazeera* ²³ Arabic, February 21, 2011, <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/2/21/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8>

.Wolf, *Political Islam in Tunisia*, 130–31 ²⁴

Nathan J. Brown, *When Victory Is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics* ²⁵ (Ithaca: Cornell University Press, 2012), 4–8.

²⁶ باختصار، تناقش هذه الفرضية أنّ الجهات الفاعلة السياسية تميل إلى الاعتدال في مواقفها وسياساتها عندما يتمّ دمجها في الحكم. راجع: Eva Wegner and Miquel Pellicer, "Islamist Moderation without Democratization," Günes Murat Tezcür, "The Moderation Theory Revisited," Party Politics 16, no. 1: 69-88.

²⁷ Francesco Cavatorta and Fabio Merone, "Moderation Through Exclusion? The Journey of the Tunisian Ennahda from Fundamentalist to Conservative Party," Democratization 20, no. 5 (2013): 857-875, DOI: 13510347.2013.801255.

²⁸ مقابلة أجراها المؤلفان مع علي حميد (عضو في الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية) في الرباط في المغرب، في 23 فبراير Daniela Accatino and Cath Collins, "Truth, Evidence, Truth: The Deployment of Testimony, 2017.16 Archives and Technical Data in Domestic Human Rights Trials," Journal of Human Rights Practice 8 (2016): 90.

²⁹ راجع: Driss Bouyahya, "Is Islam Used as a Political Ideology? Why and How? PJD Morocco as a Case Study," European Scientific Journal 1 (2015), 5, <http://ejournal.org/index.php/esj/article/view-File/5081/4853>; Anour Boukhars, Politics in Morocco: Executive Monarchy and Enlightened Authoritarianism (New York: Routledge, 2011); Malika Zeghal, L'Islamisme Marocain, un Défi pour la Monarchie, (Paris: La Découverte, 2005).

³⁰ المرجع ذاته، Anour Boukhars, Politics in Morocco

³¹ Avi Max Spiegel, Young Islam: The new politics of religion in Morocco and the Arab world (Princeton NJ : Princeton University Press, 2015).

³² Avi Spiegel, Young Islam: The new politics of religion in Morocco and the Arab world (New Jersey: Princeton University Press, 2015); Driss Bouyahya, "Is Islam Used as a Political Ideology? Why and How? PJD Morocco as a Case Study," European Scientific Journal 1 (2015), 5, <http://ejournal.org/index.php/esj/article/viewFile/5081/4853>

³³ Matt Buehler, "The Threat to "Un-Moderate": Moroccan Islamists and the Arab Spring," Middle East Law and Governance 5, no. 3 (2013), 240, DOI 10.1163/18763375-00503002

³⁴ تأسّس حزب الأصالة والمعاصرة في العام 2008 على يد فؤاد عالي الهمة، المستشار الملكي الأبرز، واحتلّ المرتبة الثانية إلى جانب حزب العدالة والتنمية في انتخابات العامّين 2011 و2016. ويُعدّ حزب الأصالة والمعاصرة الخصمّ الأبرز في الانتخابات لحزب العدالة والتنمية. وقد حاز في كِلَا الانتخابات دعمَ القصر ومديرية مراقبة التراب الوطني التابعة لوزارة الداخلية.

راجع: Maati Monjib, "Record Gains For Morocco's Islamist Party," Carnegie Endowment for International Peace, October 27, 2016, <http://carnegieendowment.org/sada/64968>

³⁵ مقابلة أجراها المؤلفان مع إلياس العماري (الرئيس السابق لحزب الأصالة والمعاصرة) في الرباط في المغرب، في 24 فبراير 2017.

³⁶ Avi Max Spiegel, "Morocco," in Rethinking Political Islam, ed. Shadi Hamid and William McCants (London: Oxford University Press, 2017), 58.

³⁷ مقابلة مع حميد.

³⁸ Buehler, "The Threat to "Un-Moderate," 234

³⁹ Souhail Karam, "Moroccan Islamists quit Arab Spring opposition," Reuters, December 20, 2011, <https://www.reuters.com/article/us-morocco-opposition-protests-idUSTRE7BI1WZ20111219>

.Masbah, "The Ongoing marginalization" ⁴⁰

Maati Monjib, "All the King's Islamists," Sada (blog), Carnegie Endowment for International Peace, ⁴¹
September 20, 2012, <http://carnegieendowment.org/sada/49433>

Mohammed Allawi, "Internal Infighting Threatens PJD," Al Arab, May 16, 2017 ⁴²
<http://www.alarab.co.uk/article/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/109375/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A>

Maati Monjib, "Record gains for Morocco's Islamist party," Sada (blog), Carnegie Endowment for ⁴³
International Peace, October 27, 2016, <http://carnegieendowment.org/sada/64968>

Maati Monjib, "Lopsided Struggle for Power in Morocco," The Cairo Review of Global Affairs, ⁴⁴
January 26, 2017, <https://www.thecairoreview.com/tahrir-forum/lopsided-struggle-for-power-in-morocco/>

.Allani, "Islamists in Tunisia," 265 ⁴⁵

⁴⁶ مقابلة أجراها المؤلّفان مع زياد بومخلاء في تونس العاصمة في تونس، في مارس 2017.

Monica Marks, "Tunisia," in Rethinking Political Islam, ed. Shadi Hamid and William McCants ⁴⁷
(London: Oxford University Press, 2017), 37.

⁴⁸ مقابلة أجراها المؤلّفان مع أعضاء حركة النهضة في تونس العاصمة في تونس، في مارس 2017.

⁴⁹ مقابلة أجراها المؤلّفان مع أحمد أورفلي في الدوحة في قطر، في مارس 2017.

Monica Marks, "Convince, Coerce, or Compromise? Ennahda's Approach to Tunisia's Constitution," ⁵⁰
Brookings Doha Center, Analysis Paper no. 10, February 2014, 8, <https://www.brookings.edu/research/convince-coerce-or-compromise-ennahdas-approach-to-tunisia-constitution/>

.Shadi Hamid, Islamic Exceptionalism (New York: St. Martin's Press, 2016), Chapter 6 ⁵¹

.Monica Marks, "Convince, Coerce, or Compromise?" 20–21 ⁵²

.Shadi Hamid, Islamic Exceptionalism, 182 ⁵³

⁵⁴ مقابلة أجراها المؤلّفان مع محرزية العبيدي (ناطقة تابعة لحركة النهضة) في تونس العاصمة في تونس، في مارس 2017.

⁵⁵ مقابلة أجراها المؤلّفان مع وفاء مخلوف (ناطقة تابعة لحركة نداء تونس) في تونس العاصمة في تونس، في مارس 2017.

Omar Ashour, "Egypt's Draft Constitution: How Democratic Is It?" Brookings Institution, ⁵⁶
December 21, 2012, <https://www.brookings.edu/opinions/egypts-draft-constitution-how-democratic-is-it/>

.Ashour, "Egypt's Draft Constitution" ⁵⁷

Ashraf el-Sherif, "The Egyptian Muslim Brotherhood's Failures," Carnegie Endowment for ⁵⁸
International Peace, July 2014, http://carnegieendowment.org/files/muslim_brotherhood_failures.pdf

.Buehler, "The Threat to "Un-moderate" 59

Economist Intelligence Unit, "Coalition Partner Threatens to Leave Government," May 14, 2013, 60
<http://country.eiu.com/article.aspx?articleid=1424084926&Country=Morocco&topic=Economy&oid=494797233&flid=150493999>

Adel Abdel Ghafar and Anna Jacobs, "Morocco: The Kings Dilemma," Markaz (blog), 61
Brookings Institution, March 2, 2017, <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/03/02/morocco-the-kings-dilemma/>

.Buehler, "The Threat to "Un-moderate," 254 62

مقابلة المؤلّفان مع المعطي منجب (ناشط وأستاذ تاريخ في جامعة محمد الخامس - الرباط) في الرباط في المغرب،
في 20 فبراير 2017. 63

.Cavatora and Merone, "Moderation Through Exclusion?" 865 64

مقابلة أجزاها المؤلّفان مع أسامة الصغير (نائب من حركة النهضة) في تونس العاصمة، في مارس 2017. 65

مقابلة أجزاها المؤلّفان مع عماد الدايمي في تونس العاصمة، في تونس، في 15 مارس 2017. 66

مقابلة مع مخلوف. 67

مقابلة مع بومها. 68

مقابلة هاتفية أجزاها المؤلّفان مع سلوى القنطري (من المركز الدولي للعدالة الانتقالية) في مارس 2017. 69

مقابلة أجزاها المؤلّفان مع سيدة الويسي (نائب تابعة لحركة النهضة وزيرة التشغيل والتكوين المهني) في تونس العاصمة
في تونس، في مارس 2017. 70

The National, Egypt Freer Atmosphere Finds Muslim Brotherhood Wrong Footed, July 5, 2011, 71
<https://www.thenational.ae/world/mena/egypt-s-freer-atmosphere-finds-muslim-brotherhood-wrong-footed-1.567842>

Eric Trager, "Egypt's Muslim Brotherhood Pursues a Political Monopoly," The Washington Institute, 72
April 4, 2012, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypts-muslim-brotherhood-pursues-a-political-monopoly>

"FJP Heads Majority of PA Committees," Daily News Egypt, January 31, 2012, 73
<https://dailynewsegypt.com/2012/01/31/fjp-heads-majority-of-pa-committees/>

.Trager, "Egypt's Muslim Brotherhood" 74

Bedford Row, "The Egyptian Experience of the Muslim Brotherhood in Power 2012–2013," Report 9 75
no. 2, June 2014, <http://9bri.com/9-bedford-row-report-on-the-egyptian-experience-of-the-muslim-brotherhood-in-power/>

Rana Khazbak, Questions Loom Over Constituent Assembly, Egypt Independent, July 3, 2012. 76
<http://www.egyptindependent.com/questions-loom-over-constituent-assembly/>

Monica Marks, "Women's Rights before and after the Revolution," in *Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects*, ed. Nouri Gana (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013), 225.

⁹⁵ مقابلة مع أورفلي.

⁹⁶ مقابلة مع بلحاج حميدة.

Simon Speakman Cordall and Mona Mahmood, "We Are an Example to the Arab World': Tunisia's Radical Marriage Proposals," *Guardian*, September 4, 2017, <https://www.theguardian.com/global-development/2017/sep/04/we-are-an-example-to-the-arab-world-tunisia-radical-marriage-proposals>;

Bouazza Ben Bouazza, "Tunisian Women's Rights Plan Rattles Muslim Traditionalists," *Associated Press*, September 13, 2017, <https://apnews.com/95291d94ce004e4a8a576d600063d012>

⁹⁸ وضع المرأة في المجتمع الإسلامي (القاهرة: 2006، غير مطبوع).

⁹⁹ مقابلة أجرتها صحيفة ذا فاينانشال تايمز مع راشد الغنوشي في 18 يناير 2011. <https://www.ft.com/content/24d710a6-22ee-11e0-ad0b-00144feab49a>

David Kirkpatrick and May El Sheikh, "Muslim Brotherhood's Statements on Women Stir Liberals' Fears," *New York Times*, March 14, 2013, <https://nyti.ms/2pmKcLQ>

Associated Press, "Egypt's Morsi Moves into Mubarak's Old Office," *CBS News*, June 25, 2012, <http://www.cbsnews.com/news/egypts-morsi-moves-into-mubaraks-old-office/>

Al-Masry Al-Youm, "Shura Council Committee Says Female Protesters Should Take Responsibility, If Harassed," *Egypt Independent*, February 11, 2013, <http://www.egyptindependent.com/shura-council-committee-says-female-protesters-should-take-responsibility-if-harassed/>

Muslim Brotherhood, "Muslim Brotherhood Statement Denouncing UN Women Declaration for Violating Sharia Principles," March 13, 2013, <http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=30731>

Mariz Tadros, "Mutilating Bodies: The Muslim Brotherhood's Gift to Egyptian Women," *OpenDemocracy* 50.50, May 24, 2012, <https://www.opendemocracy.net/5050/mariz-tadros/mutilating-bodies-muslim-brotherhood%E2%80%99s-gift-to-egyptian-women>

Jamal Saidi, "Marginalization of Amazigh: From French Colonialism to Post-independent Moroccan State," *Morocco World News*, June 3, 2012, <https://www.morocroworldnews.com/2012/06/42762/marginalization-of-amazigh-from-french-colonialism-to-post-independent-moroccan-state/>

Paul A. Silverstein, "The Local Dimensions of Transnational Berberism: Racial Politics, Land Rights, and Cultural Activism in Southeastern Morocco," in *Berbers and Others: Beyond Tribe and Nation in the Maghrib*, ed. Katherine E. Hoffman and Susan Gilson Miller (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2010), 88.

Ursula Lindsay, "The Berber Language: Officially Recognized, Unofficially Marginalized," *Al-Fanar Media*, July 27, 2015, <https://www.al-fanarmedia.org/2015/07/the-berber-language-officially-recognized-unofficially-marginalized/>

Paul Adrian Raymond, "Morocco's Berbers Urge Broader Reforms," *Al Jazeera English*, ¹⁰⁸ May 6, 2014, <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2014/03/moroccos-berbers-urge-broader-reforms-2014357321228806.html>

- “Saad Eddine El Othmani sexprime en Amazigh devant la presse (Video),” LeSite Info, March 18, 2017, ¹⁰⁹
<http://www.lesiteinfo.com/videos/saad-eddine-el-othmani-sexprime-en-amazigh-devant-la-presse-video/>
- .International Civil Society Action Network, “Morocco’s Dilemma” ¹¹⁰
- مقابلة أجرتها صحيفة الأهرام الأسبوعية مع مصطفى مشهور في 3 أبريل 1997، وقد وردت في كتاب ¹¹¹
 El Fegier, Moataz. Islamic Law and Human Rights: The Muslim Brotherhood in Egypt.
 Cambridge Scholars Publishing, 2016, 146.
- Abdul Monem Abul Futouh, “The Muslim Brotherhood Comments on ‘Gray Zones’ Carnegie ¹¹²
 Paper,” Carnegie Endowment for International Peace, July 13, 2006, <http://carnegieendowment.org/2006/07/13/muslim-brotherhood-comments-on-gray-zones-carnegie-paper-pub-18525>
- Georges Fahmi, “The Coptic Church and Politics in Egypt,” Carnegie Middle East Center, December ¹¹³
 18, 2014, <http://carnegie-mec.org/2014/12/18/coptic-church-and-politics-in-egypt-pub-57563>
- U.S. Department of State, “Egypt 2013 International Religious Freedom Report,” 2014, 1, ¹¹⁴
<http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/religiousfreedom/index.htm?year=2013&dld=222287>
- .Fahmi, “Coptic Church and Politics” ¹¹⁵
- David D. Kirkpatrick, “Coptic Christian Leader in Egypt Criticizes Government Over Violence,” ¹¹⁶
 New York Times, April 9, 2013, <https://nyti.ms/2z8Zpn3>
- .Fahmi, “Coptic Church and Politics” ¹¹⁷
- Human Rights Watch, “Egypt: Mass Attacks on Churches,” August 21, 2013, ¹¹⁸
<https://www.hrw.org/news/2013/08/21/egypt-mass-attacks-churches>
- Mohammed M. Hafez and Quintan Wiktorowicz, “Violence as Contention in the Egyptian Islamic ¹¹⁹
 Movement,” in Islamic Activism: a Social Movement Theory Approach, ed. Quintan Wiktorowicz
 (Bloomington: Indiana University Press, 2004), 61.
- Mona Yacoubian, “Engaging Islamists and Promoting Democracy: A Preliminary Assessment,” ¹²⁰
 United States Institute of Peace, Special Report no. 190, August 2007, 2, <https://www.usip.org/publications/2007/09/engaging-islamists-and-promoting-democracy-preliminary-assessment>

نبذة عن المؤلِّفين

عادل عبدالغفار هو زميلٌ في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكجز وفي مركز بروكجز الدوحة حيث عمل سابقاً كمدير للأبحاث بالوكالة (في العامين 2016 و2017). وهو متخصص في الاقتصاد السياسي، وتتضمن اهتماماته البحثية العلاقات بين المجتمع والدولة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بيل هيس هو باحث مساعد أول سابق في مركز بروكجز الدوحة. حاز شهادة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط في كلية إليوت للشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن.

نبذة عن مركز بروكجز الدوحة

تأسس مركز بروكجز الدوحة، التابع لمعهد بروكجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيّاً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم أبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مُركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني. وترتكز هذه الأبحاث على أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط
- (II) الأمن الإقليمي والاستقرار الداخلي
- (III) النمو الشامل وتكافؤ الفرص
- (IV) إصلاح الحوكمة والعلاقات بين الدولة والمواطن

ومن خلال انفتاح مركز بروكجز الدوحة على وجهات النظر كافةً مهماً اختلفت، فهو يشجّع على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. وقد استضاف المركز منذ تأسيسه باحثين بارزين من عشرات الدول ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك حوارات عالية المستوى ونقاشات سياسية تتناول القضايا الراهنة. هذا وقد ونشر العديد من موجزات السياسة والأوراق التحليلية ذات التأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2018

الأحزاب الإسلامية في شمال أفريقيا: تحليل مقارنة بين المغرب وتونس ومصر
دراسة تحليلية، عادل عبدالغفار وبيل هيس

شبابٌ مهمّشٌ: نحو شمولية أوسع في الأردن
موجز السياسة، بيفرلي ميلتون-إدواردز

توثيق الأعمال الوحشية: المجتمع المدني السوري والعدالة الانتقالية
دراسة تحليلية، نهى أبو الذهب

أقاليمية الموارد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أراضٍ غنية ومجتمعات مهمّشة
دراسة تحليلية، روبن ميلز وفاطمة الهاشمي

دعم أنظمة ربط العملة في دول مجلس التعاون الخليجي: الحاجة إلى التعاون
موجز السياسة، لويس بينتو

برنامج صندوق النقد الدولي في مصر: تقييم تحديات الاقتصاد السياسي
موجز السياسة، بسمة المومني

2017

احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق
موجز السياسة، رانج علاء الدين

حماية العمّال الهنود في الخليج: ما يمكن أن تفعله نيودلهي
موجز السياسة، كديرا بثياغودا

سياسات العدالة الانتقالية في السياقات السلطوية: الحالة المصرية
موجز السياسة، نهى أبو الذهب

تقييم تطوّر مقارنة الأردن في التعامل مع الإسلاموية
دراسة تحليلية، بيفرلي ميلتون-إدواردز

إنعاش عملية إعادة إعمار غزة المتعثرة
موجز السياسة، سلطان بركات وفراس مصري

نحو إعادة ضبط العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا
موجز السياسة، عادل عبد الغفار

إلغاء طابع الأمانة في مكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء
موجز السياسة، سحر عزيز

ريادة الأعمال: محركٌ لخلق فرص عمل ولتحقيق نمو شامل في العالم العربي
موجز السياسة، بسمة المومني

العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي
دراسة تحليلية، كديرا بثياغودا